

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي
- حالة الجزائر -

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمي
في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك

إشراف الأستاذ:

أ. عمي سعيد حمزة

إعداد الطالبتين:

— أمينة نواصر

— يمينة مداح

السنة الجامعية: (1433-1434 هـ / 2012-2013م)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي
- حالة الجزائر -

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس أكاديمي
في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وبنوك

إشراف الأستاذ:

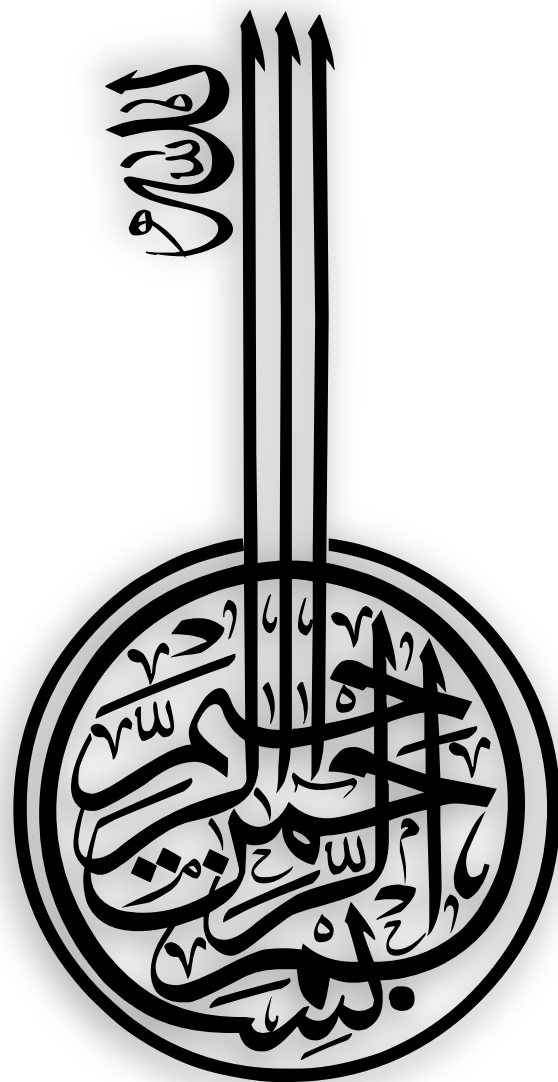
أ. عمي سعيد حمزة

إعداد الطالبتين:

— أمينة نواصر

— يمينة مداح

السنة الجامعية: (1433-1434 هـ / 2012-2013م)



دعاء

يا رب

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائماً أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب

علّمني أن التسامح هو أول مراتب القوة

وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب

إذا جرّدتني من المال فاترك لي الأمل

وإذا جرّدتني من النجاح فاترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل

وإذا جرّدتني من الصحة فاترك لي نعمت الإيمان

يا رب

إذا أسأت إلى الناس أعطني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء الناس إلي فأعطيني شجاعة العفو

يا رب

إذا نسيت ذكرك فلا تنسني

اللهم وفقني يا رب

أمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

إهداء

اهدي عملي هذا إلى أغلى ما عندي في الوجود:

أبي العزيز :

إليك يا من تضحى براحتك لثير عقلي بالعلم والإيمان يا من كنت خير مربي

و ناصح .

أمي العزيزة :

إليك يا أحن وأعظم قلب في الدنيا يا من أمدتني من نور قلبها لثير دربي .

إلى أخي وأخواتي

والى عائلتي الكبيرة

إلى من عملت معي بكبد بغية إتمام هذا العمل مداح يمينته

إلى كل من رفع راية العلم في سبيل محو ظلام الجهالة .

إلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

أمينة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدنا وعملنا المتواضع هذا إلى
من قال الله تعالى فيهما
" وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْنِي صَغِيرًا " .
آية 24 من سورة الإسراء .

إلى أمي وأبي نبع الحنان وحب الإسراء على النجاح حفظهما الله .
إلى اخوتي وكل أفراد عائلة مداح وعجيلة

إلى كل من علمني حرفا شيوخه ومعلمي وأساتذتي
إلى جميع أصدقائي إلى أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على رأسهم
الأستاذ المشرف الذي كان الأب والاخت والأستاذ عمي سعيد حمزة وعائلته عرفانا و
شكرا على مساعدته

إلى كل طلبة سنة ثالثة تخصص مالية وبنوك
إلى كل من يتصفح أوراق المذكرة واستفاد من المعلومات الواردة فيها .
إلى الصديقة والزميلة والأخت التي قاسمت معي عناء هذه المذكرة نواصر أمينة وعائلتها
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل

يمينه

تشكرات

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من لا يشكر الناس لا يشكر الله) صدق رسول الله.

أول ما نبدأ به الحمد والشكر لله عز وجل الذي أنام دربنا ويسر لنا السبيل لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأكرمنا بالصحة والإرادة والعزيمة والصبر في إتمام مشوارنا الدراسي الجامعي

بخير

ونتوجه بحزير الشكر وامتناننا للذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته ومعلوماته الأستاذ

المشرف: "عمي سعيد"، أعانه الله في كل درب سلكه ويسر الله طريقه،

إلى كل يد كريمة أمدتنا بالعون وكل من ساهم من قريب أو بعيد لرفع معنوياتنا، وكل من لم

يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه.

كما نتقدم بشكرنا إلى كل الأصدقاء الأعزاء والأوفياء لنا، لمن أرادوا أن نذكرهم ولو

بكلمة

أن يوفقه الله إلى ما يحبه ويرضاه، ويبقي ذكرهم في القلب أجمل هدية.

اللهم وفقنا لاغتنام الأوقات وشغلها بالأعمال الصالحات، اللهم جد علينا بالفضل والإحسان

وعاملنا بالعفو والغفران، اللهم يسرنا لليسر وجنبنا العسر، اللهم امرزقنا شفاعتنا

وأوردنا حوضه واسقنا منه شريرة لا نظماً بعدها أبدا يا رب العالم

ملخص

تعتبر السياسة النقدية من التطورات المستمرة لمتغيرات الاقتصادية التي تتمثل في قدرة السلطات النقدية في تأثيرها على معدل النمو المطلوب من اجل تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي العام ، كما تلخص آلية عملها في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح ، أدوات مباشرة التي تبحث عن الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية عند منحها القروض ، وأدوات غير مباشرة والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات بإضافة إلى أدوات أخرى مساعدة وباعتبار أن ظاهرة التضخم لها آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي حاولت البنوك المركزية مكافحة هذه الظاهرة بإتباع السياسة النقدية فعالة تحد من ارتفاع في الأسعار على المستوى المحلي وتقلبات سعر الصرف على المستوى الدولي وبغرض معرفة واقع السياسة النقدية في الجزائر ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار النقدي طرحنا الإشكالية التالية : ما هو الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي وما هو واقع هذا الاستقرار في الجزائر وبعد دراسة الجانب النظري للسياسة النقدية والاستقرار النقدي وإسقاط ذلك على الجزائر توصلنا إلى : عدة تطورات وتغيرات هامة مست مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري كما عرفت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم فقامت الجزائر بتبني حلولا ناجعة كاعتماد سياسة نقدية حذرة خاصة بعد صدور النقد والقرض 03-11 وجعل الهدف الداخلي لسياسة النقدية هو الحفاظ على المستوى العام للأسعار غير أن الهدف لا يتحقق إلى عل درجة عالية من المصدقية والشفافية لسياسة النقدية وكذا مصداقية البنك المركزي .

الكلمات الافتتاحية : السياسة النقدية ، التضخم ، الاستقرار النقدي ، سعر الصرف

Résumé :

La politique monétaire de l'évolution en cours des variables économiques qui sont en la capacité des autorités monétaires à leur impact sur le taux de croissance nécessaire pour atteindre l'équilibre et la stabilité économique général, comme le résume le mécanisme d'action de l'utilisation d'un ensemble d'outils banque centrale à travers laquelle l'influence ou le contrôle de la masse monétaire et de gérer le volume de crédit accordé, directement outils qui sont à la recherche pour réduire l'offre de monnaie créée par les banques commerciales lors de l'octroi des prêts et des instruments indirects, qui vise à déterminer le volume total du crédit disponible sans affecter la répartition entre les différents usages en ajoutant d'autres outils pour aider les .

L'inflation est un phénomène qui a des effets négatifs sur le niveau industriel social , les banques centrales ont essayé de lutter contre ce phénomène en suivant un politique monétaire efficace qui met fin a l'augmentation des prix an niveau local et les bouleversement de cours du change au niveau international (mondial) et dans le but de la connaissance de la réalité de la politique monétaire en Algérie pour réaliser la stabilisation monétaire dans ce pays , on a conclu : plusieurs changement et évolution importants ont touché divers cotés de l'économie Algérienne . Aussi L'Algérie a connu une augmentation remarquable dans les taux de l'inflation alors ce pays a adopté des solutions efficaces comme :suivre une politique monétaire attentive surtout après l'apparition de la monnaie et l'emprunt 03-11 que le but intérieur de la politique monétaire soit la présentation du niveau général des prix alors que ce but ne se réalise que par un grand degrés de transparence et la loyauté de la politique monétaire et la banque central .

Mots d'ouverture: la politique monétaire , l'inflation , la stabilisation monétaire, le cours du change

قائمة المحتويات

فهرس الموضوعات

افتتاحية

الإهداء

شكر وعرفان

I	فهرس المحتويات:
V	فهرس الأشكال:
VI	فهرس الجداول:
- أ -	مقدمة:

الفصل الأول

السياسات النقدية ومنافدها

05	تمهيد:
06	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وأهدافها:
06	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية:
07	المطلب الثاني: السياسة النقدية بمفاهيم المدارس الاقتصادية:
11	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية:
16	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية:
16	المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة:
21	المطلب الثاني: الأدوات المباشرة:
22	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى:
24	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وأثارها:
24	المطلب الأول: قنوات السياسة النقدية:
26	المطلب الثاني: ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية:
28	المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية للسياسة النقدية:
31	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني

الاستقرار النقدي في الجزائر

33	تمهيد:
34	المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار النقدي:
34	المطلب الأول : تعريف التضخم:
37	المطلب الثاني : أسباب التضخم:
43	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لتضخم وتقلبات سعر الصرف:
47	المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم:
47	المطلب الأول : نظرية كمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم:
47	المطلب الثاني : النظرية الكنزوية كمفسرة لظاهرة التضخم:
48	المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم:
49	المبحث الثالث : أنواع لتضخم في اقتصاد الجزائر و أسباب:
49	المطلب الاول :أنواع التضخم في اقتصاد الجزائري وأسباب سعر الصرف:
52	المطلب الثاني: تطور انظمة التسعير والصرف في الجزائر:
56	المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية لتغيرات الوضع النقدي في الجزائر:
60	خلاصة:

الفصل الثالث

تحليل التضخم وتقييم السياسة النقدية وسعر الصرف في الجزائر

62	تمهيد:
63	المبحث الأول: تحليل معدلات التضخم في الجزائر:
63	المطلب الأول :تطور معدلات التضخم ما بين 2000-2004:
63	المطلب الثاني :تطور معدلات التضخم ما بين 2005-2009:
66	المطلب الثالث: تطور معدلات التضخم ما بين 2010-2012:

68	المبحث الثاني : تقييم السياسة النقدي في الجزائر:
68	المطلب الأول :تطور أدوات السياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض:
70	المطلب الثاني : تطور أدوات السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض :
74	المطلب الثالث : تقييم السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض:
76	المبحث الثالث :تقييم سعر الصرف:
76	المطلب الأول : تحليل المرحلة الأولى والثانية لتطور سعر الصرف في الجزائر:
77	المطلب الثاني: تحليل المرحلة الثالثة والرابعة لتطور سعر الصرف في الجزائر:
78	المطلب الثالث: العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار و التضخم:
80	خلاصة:
82	الخاتمة العامة:
85	قائمة المصادر المراجع:

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	المربع السحري:.....	14
02	أثر زيادة العرض النقدي على سعر:.....	28
03	يمثل أثر زيادة العرض النقدي في تخفيض سعر الفائدة:.....	29
04	التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض:.....	42
05	التضخم السنوي:.....	66

فهرس الجداول

رقم	الجدول	الصفحة
01	مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987-1994:.....	54
02	ييين تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من 2005-2008:.....	55
03	:ييين توزيع الدحول النقدية لأفراد بين الاستهلاك والإدخار:.....	56
04	:ييين المشاريع المصرح بها لسنة 2005:.....	57
05	:ييين المداخليل الخاصة بالأسر خلال الفترة 2000-2004:.....	58
06	:ييين تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2003 -2007:.....	59
07	:ييين تطور معدلات التضخم ما بين 2000-2004:.....	63
08	:ييين معدلات التضخم ما بين 2005-2009:.....	63
09	:ييين معدلات التضخم ما بين 2010-2012:.....	66
10	:ييين تطور إعادة الخصم من 1990 - 2002:.....	72
11	:سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر:.....	77
13	:أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:.....	78
13	:معدلات التضخم في الجزائر:.....	78

مقدمة عامة

يمثل الجانب النقدي جزءاً هاماً من النظرية النقدية الكلية، وقد حظي هذا التحليل باهتمام متزايد منذ الفكر الكلاسيكي إلى يومنا هذا فالنقود رغم بساطتها إلى إن فهم آلياتها ودورها في الاقتصاد معقد، حيث سعت جميع النظريات الاقتصادية إلى تفسير أدوار النقود وتقديم تفسير مقنع لسبب الارتفاع المستمر لمستوى العام للأسعار نظراً لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على قوة الشرائية للفرد ثم على المستوى والرفاهية الاجتماعية له. وفي هذا الإطار فقد سعت الدول ممثلة في البنك المركزي إلى تحقيق الاستقرار النقدي وذلك بضمان ثبات معدلات التضخم في مستويات مقبولة ومنخفضة وكذا المحافظة على ثبات سعر صرف العملة في المعاملات الدولية، وفي هذا الشأن اختلفت النظريات المفسرة لهذه الظاهرة كل حسب فرضياتها وإطاره الزمني إلا أنها تكاد تجمع على الأسباب التي تؤدي إلى عدم استقراره وشروط علاجه.

إن قانون النقد والقرض جاء بمثابة لينظم شؤون النقد في الجزائر بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث حدد القانون مهام السلطات النقدية و الرقابية وطريقة عملها، حيث أصبح الاستقرار النقدي ضمن مسؤوليات بنك الجزائر، ولذي وضعه ضمن أهدافه الأساسية. وعليه سنحاول في هذه الدراسة إلقاء المزيد من الضوء على الاستقرار النقدي ومتطلبات تحقيقه وذلك من خلال دراسة جانبيه الاثنين الداخلي و الخارجي، كما سنحاول إبراز دور بنك الجزائر في هذا الشأن من خلال طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وما هو واقع هذا الاستقرار في

الجزائر؟

للإجابة على التساؤل التالية نقتح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي السياسة النقدية وما هو دورها؟
- ماذا نقصد بالاستقرار النقدي و ما هي متطلبات تحقيقه؟
- ما هي الآليات التي يستعملها بنك الجزائر لإدارة شؤون النقد؟
- هل نجح بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار النقدي خلال الفترة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة نحاول طرح الفرضيات التالية

- (1) السياسة النقدية هي أداة محافظة على التوازن النقدي والاقتصادي بشكل عام و فعاليتها مرهونة بمدى تطور النظام المصرفي وسلامة السياسة الحكومية .
- (2) تحقيق الاستقرار النقدي يتطلب التحكم والمزيج الأفضل للسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) .

(3) إن قانون النقد والقرض قد وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية ونظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسيرا مركزيا إلى اقتصاد مسير بآليات السوق .

(4) أن بنك الجزائر لم ينجح في تحقيق الاستقرار النقدي نظرا لعدم تمكنه من إرساء سياسة نقدية فعالة، وهو ما أثر سلبا على القوة الشرائية للفرد وعلى مستوى الرفاهية الاجتماعية خلال الفترة 2000-2012

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن حصر أسبابنا لاختيار الموضوع فيما يلي:

أسباب ذاتية :

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال التخصص (مالية و بنوك)
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية و مساعدة الطلبة لفتح مجال بحوث أخرى في هذا الموضوع

أسباب موضوعية :

- أهمية الموضوع نظرا لمعاناة اغلب الاقتصاديات من التضخم و ما يمكن أن يقدم من نتائج تساعد على فهمه و تحديد آليات للقضاء عليه؛
- عودة بروز الموضوع إلى الواجهة خاصة بعد الأزمة المالية، واستعمال السياسة النقدية كأداة رئيسية للإنعاش الاقتصادي.

أهمية البحث :

- يكتسي موضوع دور السياسة النقدية أهمية كبيرة في الاستقرار النقدي التي يعاني من التضخم وسعر الصرف و القطاع المصرفي و المالي في الجزائر ، و بالأخص في السنوات الأخيرة التي عرفت بارتفاع المستوى العام لأسعار .
- تأتي أهمية البحث أيضا من حيث تناولها موضوعا جديدا، حيث تساهم السياسة النقدية في العديد من الجوانب الاقتصادية .

أهداف البحث :

- التعرف على طبيعة الاستقرار النقدي والوقوف على المفاهيم و المبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة النقدية؛
- الكشف عن مدى استخدام السياسة النقدية بشكل جيد ومدى فعاليتها ؛
- معرفة دور سعر الصرف في اقتصاد الجزائر؛
- تشخيص أهم الثغرات التي حالت دون تطبيق السليم لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي؛

— تقديم توصيات تخدم التوجهات المستقبلية في البنوك باتجاه تعزيز خصائص السياسة النقدية و حسن توظيفها في العمل الإداري.

منهج البحث :

اعتمد البحث في سبيل التوصل إلى مخرج الإشكالية على بعض مناهج البحث المتعارف عليها، و نعني الأسلوب الوصفي في استعراض مصطلح السياسة النقدية و مختلف الجوانب المتعلقة به، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي المستعمل في السعي إلى وذلك من خلال تحليل بعض المعطيات والجداول في البحث .

صعوبات البحث :

تكمن صعوبة البحث في تضارب الاحصائيات بين الجهات الرسمية واختلافها.

الدراسات السابقة :

من بين المواضيع التي عاجلت موضوع دور السياسة النقدية لدينا :

* أمينة مير ،عائشة بوزار،أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية — حالة الجزائر- الدراسة عبارة عن مذكرة ليسانس هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع المصرفي الجزائري وفعاليتها على السياسة النقدية ، و كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة :

— يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف وبالتالي الوصول إلى الاستقرار النقدي

— تركزت جهود القطاع المصرفي في إرساء القواعد السياسة النقدية سليمة بالبنوك و المؤسسات المالية في تعديل قانون 90-10 بإصدار الأمر 03-11 المتعلق بالنقد و القرض، و من خلال إصدار النظام رقم 04-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية، و كذا إصدار النظام رقم 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية .

— التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (ميزان المدفوعات ، التضخم ، سعر الصرف ...) و بالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

* صحراوي رضا، السياسة الاقتصادية المعتمدة في معالجة التضخم —حالة الجزائر- الدراسة عبارة عن مذكرة ليسانس هدفت الدراسة المعالجة معالجة وتحقيق متطلباته وكانت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي :

— ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية

— زيادة في معدلات الفائدة الحقيقية في البلد تجذب رأسمال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في السوق الصرف الأجنبي

— تغير معدلات التضخم بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف مما يؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة، عندما ترتفع قيمة العملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف العملات المختلفة .

هيكل البحث:

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث و لمعالجة الإشكالية و تساؤلات الجزئية و لاختيار الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول بإعطاء إطار فكري ونظري لسياسة النقدية من خلال استعراض مفهومها وأهدافها، أدواتها، أما الفصل الثاني فهو يهتم بدراسة ظاهرة الاستقرار النقدي في الجزائر (التضخم وسعر الصرف) وذلك من خلال المفهوم، الأنواع، وكذا الأسباب أما سعر الصرف فتحدثنا عن التطورات التي مرت بها أنظمتها مع إسقاطهما على الاقتصاد الجزائري ، أما فيما يخص الفصل الثالث فقد تم فيه مناقشة وتحليل نسب معدلات التضخم في الجزائر في السنوات 2000-2012، مع محاولة تقييم السياسة النقدية في ظل قانون القرض والنقد ، وتقييم سعر الصرف في الجزائر.

الفصل الأول

السياسات النقدية ومنافذها

– ماهية السياسة النقدية وأهدافها

– أدوات السياسة النقدية

– فعالية السياسة النقدية وأثارها

تمهيد

إن التطور المستمر للمتغيرات الاقتصادية وأيضاً للأفكار، والسياسات النقدية قد ساهم في ظهور مظهر جديد للسياسة النقدية ، وقد كان لهذا المظهر الذي بدأ في الظهور في الغرب منذ العديد من السنوات، دوراً كبيراً في تزايد أهمية السياسة النقدية، وكذلك قدرة السلطات النقدية في التأثير على معدل النمو المطلوب من أجل تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي العام ، كما يمكن اعتبارها أكثر فعالية من السياسة الاقتصادية إذ تقيدت بالشروط الهيكلية .

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية من خلال تعريفها وحصر جميع أبعادها والمرور بمختلف المدارس التي تناولت هذه السياسة وساعدت على تطويرها كما سنتطرق إلى الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها لنصل في الأخير إلى ذكر فعاليتها وأثارها و الأدوات المباشرة وغير المباشرة، التي يطبقها البنك المركزي ونمو المؤسسة المالية المشرفة على ذلك.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية واهدافها.

سننظر في هذا المبحث إلى أهم التعاريف التي تأخذها السياسات النقدية بمفهوم العام بمفهوم المدارس الاقتصادية .

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

التعريف (01): "هي الاستراتيجية المثلى أو الدليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من اجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي للأسعار، وذلك في اطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي" ⁽¹⁾.

التعريف (02): "السياسة النقدية هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية" ⁽²⁾.

التعريف (03): "مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهنية على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة" ⁽³⁾.

التعريف (04): "هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية لتحقيق هدف معين من خلال استخدامها لأدواتها الكمية والنوعية"

ويمكن تلخيص مجموعة من القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن ان تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها لضمان تنظيم في ما يلي :

✓ كمية الوسائل المتاحة أي نقود داخلية (ائتمانية) ونقود خارجية (قانونية).

✓ التعامل في النقد الأجنبي.

✓ المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من الموارد الأجنبية. ⁽⁴⁾

التعريف (05): "عرفت من طرف "جورج بوتن" على أنها مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف" ⁽⁵⁾.

1 - أحمد فريد وسهير محمد السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو . شباب الجامعة الإسكندرية، 2007 ص 37 .

2 - ضياء مجيد موسى، الاقتصاد النقدي، دار الفكر الجزائر 1993، ص 17.

3 - عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، دار المجدلاوي، لنشر وتوزيع، 1999، ص 207.

4 - جميل الزيدانين، اساسيات في الجهاز المالي المنظور العلمي، دار وائل لنشر والتوزيع 1999، ص 16.

5 - أحمد فريد مصطفى، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، 1998 ص 69.

التعريف (06): "كما يعرفها فوزي القيسي بأنها" التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على فعاليات الاقتصادية عن طريق تغير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"⁽¹⁾

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص التعريف التالي :

السياسة النقدية" هي عبارة عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية عن عرض النقود او التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي هدف البنك المركزي في ممارسة الرقابة على النقود وعلى شروط القروض ويمكن للسياسة أن تكون تقييدية بمعنى انها تسعى الى تقليص عرض النقود ورفع معدل الفائدة لزيادة الناتج المحلي الخام كما يمكن لهذه السياسة ان تكون توسعية تسعى الى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدل الفائدة تشجيعا لزيادة الاستثمار"

المطلب الثاني: السياسة النقدية بمفاهيم المدارس الاقتصادية

أولاً: السياسة النقدية بالمفهوم الكلاسيكي

يقوم التحليل الكلاسيكي على الفصل التقليدي بين نظرية القيمة والنظرية النقدية حيث تتعلق الأولى بالأسعار النسبية في حين تتعلق الثانية بالمستوى العام لأسعار أو بقيمة النقود في حد نفسها ويستند الكلاسيك في تحليلهم هذا على قانون " ساي" القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له بالإضافة إلى مجموعة من الفرضيات المتمثلة فيما يلي ⁽²⁾:

الفرضية الأولى: ثبات حجم الإنتاج السلعي عند مستوى التشغيل الكامل

إن النظرية الكلاسيكية تؤكد من خلال تحليلها العيني للواقع الاقتصادي إن النقود ليس لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي باعتبارها لا تؤدي سوى وظيفة واحدة فقط في كونها وسيط لتبادل، لهذا فهي مجرد ستار يخفي وراءه مبادلة سلعة بسلعة أخرى لذلك فإن دور النقود محايد في التأثير.

وهذا التحليل الكلاسيكي (العيني) يستند نظرياً إلى قانون "ساي" المعروف بقانون المنافذ وملخص هذا القانون أن كل عرض يخلق طلب مساوي له، فالإنتاج يخلق معه قوة الشراء باعتبار إن دخول عوامل الإنتاج ستعاد مرة أخرى لشراء الإنتاج، وبعبارة نقدية الإنتاج يخلق إنفاق مساوي له" فالعرض الكلي مساوي دائماً لطلب الكلي وزيادة أحدهما على الآخر حالة مؤقتة سرعان ما تنزل بحكم فعالية السوق أو جهاز الأسعار الإسمي وأن الاقتصاد يقوم على اساس المنافسة التامة بين مشروعات، فالقوة التلقائية تدفع إلى تشغيل الموارد الإنتاجية بصورة كاملة وبذلك يتحقق التوازن الاقتصادي في ظل مرونة الأجور والأسعار.

1 - محمد وعلي وآخرون ، دور البنك المركز في تطبيق السياسة النقدية والمالية للدولة ، مذكرة ليسانس الجامعة بالمدينة 2005، ص28.

2 - ناظم محمد ثوري الشمري ، النقود والمصارف ، مدرسة الكتب لطباعة والنشر ، جامعة الموصل، 1995، ص300.

الفرضية الثانية: ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود المعروضة

يتلخص هذا الافتراض في أن تغيرات في كمية النقود لمعرضة تنعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار، إذ أن انخفاض كمية النقود يؤدي إلى انخفاض مماثل بنفس القدر في المستوى العام للأسعار في ظل ثبات حجم الإنتاج عند مستوى التشغيل التام وثبات سرعة تداول النقود.

الفرضية الثالثة: ثبات سرعة تداول النقود

فسرعة تداول النقود تمثل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقد من يد إلى أخرى لتسوية المبادلات الاقتصادية في فترة زمنية معينة، وقد افترض التحليل الكلاسيكي ثبات سرعة تداول النقود باعتبارها أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى منها درجة كثافة السكان وتقدم شبكة النقل والمواصلات وتطور عادات المجتمع المصرفية وكذا تقدم النظام المصرفي، وهذه لعوامل لا تغير عادة في الأجل القصير .

يتضح من كل هذا أن الكلاسيك ابدوا الاهتمام الكامل بالسياسة النقدية كقيلة لوحدها بمعالجة جل الاختلالات وتحقيق الاستقرار النقدي سواء في حالة الكساد أو التضخم.

ففي حالة الكساد تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض الأسعار عن طريق سياسة النقود الرخيصة"، أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار.

أما في حالة التضخم ومع ارتفاع الأسعار فيمكن اللجوء الى سياسة النقود الغالية أي التقليل في حجم النقود وبالتالي يقل الطلب فتتخفف الأسعار⁽¹⁾.

ثانياً: السياسة النقدية عند كينز

لقد أثبتت أزمة الكساد العالمي 1929-1933 عجز النظرية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة، مما أدى إلى ظهور النظرية الكينزية والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية⁽²⁾:

1. تحليل المعطيات في المدى القصير.
2. الطلب هو الذي يخلق العرض.
3. المنافسة ليست كاملة لأن الطالبيين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض.
4. النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة، لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبين النقدي والحقيقي.

1 - شمول حسينة، أثر الاستقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية، رسالة ماجستير، الجزائر 2001، ص 28.

2 - المرجع نفسه، ص 28.

5. تحليله تحليل كلي، فحسب كينز المعطيات الاجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالاستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين.

6. يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد.

7. وفقا لكينز لا يتمتع الأفراد بالرشادة، بتالي عرض العمل دالة تابعة للأجر الاسمي بالإضافة إلى ذلك فقد ركز كينز على الدخل والإنفاق والعلاقة بينهما واشترط أن التوازن الاقتصادي يكون بتوازن كل من السوق السلعي والسوق النقدي ذلك أن التوازن النقد يتم عن طريق تعادل المعروض النقدي مع المطلوب النقدي، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار.

ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي (الذي يتكفل به البنك المركزي) أي زيادة كمية النقود.

حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار ودورها عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس بالغرض أو الاحتمال الوحيد نظرا لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والنتاج.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز أحداث سياسة مالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي، حيث يرى أنا الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما. من خلال هذا نجد أن كينز أعطى أهمية كبرى للسياسة المالية مقارنة مع السياسة النقدية، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل.

ثالثاً: السياسة النقدية في الفكر الحديث:

لقد انحصرت الفكرة الرئيسية للنظرية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلقي عرض النقود والطلب عليها ويرى فريدمان أن البحث عن

العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة والتي تمثل القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل ، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتنحصر فيما يلي:

1. **النقود:** فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة)، غير العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها ، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي .
2. **السندات والأصول النقدية:** التي تدر عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها.
3. **الأسهم أو الأصول المالية:** التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية.
4. **رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية:** المتمثلة في الآلات والمعدات، ويتوقف العائد على تحديد معدلات الاهتلاك أي تقدير أثمانها.
5. **رأس المال البشري:** حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق ، وذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأسمال غير بشري . ويمكن التعبير عن النقود بالدلالة التالية:

$$M=F(W.Y.P.Rb.Re.1/p.Dp/Dt.H/K.V)$$

حيث:

W: الثروة

P: المستوى العام للأسعار

Y: الدخل

Re: ارباح الأسهم

1/p.Dp/t: عوائد الأصول الطبيعية

k/H: نسبة العائد البشري

V: الذوق

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات وهي:

- **أثر السيولة:** زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة .
- **أثر الإنتاج:** بحيث يؤدي زيادة الطلب و الإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة.

- **أثر التوقعات للأسعار:** حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب ، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لا لانخفاضها، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظرا لعدم قدرتهم في إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه ، لذلك يجب التركيز على إدارة عرض النقود .

إلى جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة المتمثلة في السياسة الضريبية أو القروض العامة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

النمو الصحيح و الدائم تحقيقه مرهون بالتوزيع العادل للثروة على صانعي النشاط الصناعي، فهو الهدف الأساسي لكل سياسة اقتصادية في هذا المجال تكون السياسة النقدية إحدى مظاهر السياسة الاقتصادية لأنها في الواقع تعمل على تحقيق أهدافها، ومن هذا المنطلق نستخلص أن للسياسة النقدية أهداف خاصة بها، ويمكن تقسيمها إلى: أهداف أولية؛ أهداف وسيطية؛ أهداف نهائية.

أولاً: الأهداف الأولية

إن هذه الأهداف هي متغيرات نقدية ،على إثرها السلطات النقدية تحاول التلاعب بها و ذلك للتأثير على الأهداف الوسيطة، لذلك تعرف هذه الأهداف بأنها حلقة في سلسلة تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة، و هي تتكون من مجموعتين من المتغيرات.

– تسمى الأولى بمجاميع الاحتياطي و التي تتحقق من القاعدة النقدية، ومجموع احتياطي البنوك التجارية، ومجموع الودائع الخاصة- أما الثانية فتسمى أموال سوق النقد و التي تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة الحكومية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.

– إن غاية السياسة النقدية التحكم في أسعار الفائدة، المجمعات النقدية، وسعر الصرف، ونظرا لتنوع الأهداف الوسيطة لها، استلزم الأمر تحديد أهداف أولية، وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات بحوزتها، وهكذا فسعر السوق فيما بين البنوك أو القاعدة النقدية الخارجية في متناول السلطات النقدية أكثر من سوق السندات و السيولة الاقتصادية⁽¹⁾

1 - مجاز يعدل، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر 2001.2002، ص 146

ثانياً: الأهداف الوسيطة.

هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن من خلالها مراقبتها و تطبيقها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية، ولكي تستجيب الأهداف الوسيطة يشترط أن:

- وجود علاقة مستمرة بينها وبين الهدف النهائي.
- إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.⁽¹⁾
- ضرورة ارتباط الأهداف الوسيطة فيما بينها بطريقة مستقرة، و إن أمكن بمتغير حقيقي.
- تطورها يخضع لمراقبة البنك المركزي الذي يتوفر على الوسائل الضرورية لذلك.
- تطورها معلوم في الأجل القصير، أي شرط توفر الاحتمالات يتم تصنيف الأهداف الوسيطة إلى ثلاثة أنواع:⁽²⁾

1- الأهداف الكمية⁽³⁾:

يمكن تحديد نوعين من الأهداف الكمية، أهداف مجاميع النقود و أهداف القروض يوجد اختلاف كبير من الناحية العملية، لتحديد الأهداف الكمية من دولة لأخرى، فالدول المتقدمة تعتمد على أهداف كمية للنقود، وهنالك دول أخرى تفضل تحديد أهداف القروض كمية ووسطية. فأهداف كمية النقود تعمل للتأثير على الثروة من أجل تخفيض حجم الطلب على المنتجات السلبية و الخدمية وتخفيض التوقعات التضخمية عن طريق:

- التقليص من مستوى نمو الأرصد (الموجودات) النقدية.
- تخفيض سيولة الاقتصاد.
- تنظيم النمو النقدي

2- أهداف سعر الفائدة:

يستعمل سعر الفائدة كوسيلة، أي أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية، ويستعمل كهدف وسيطي نتيجة تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أن كلا من الاستثمار و الائتمان، والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة، كما أن أسعار الفائدة تعتبر مرآة عاكسة للتوظيف الفعال للموارد المالية.

ولا يمكن الحكم بأن هناك سلطة نقدية تستخدم بصفة رسمية أسعار الفائدة أهدافا وسيطية حيث أن تغيرات سعر الفائدة تتطور بتطور المتغيرات النوعية (سعر الصرف، القاعدة النقدية، الكتلة النقدية).

1 - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 59، ص 63

2 - بن سونة بغدادي، عبد القادر مصلى، فعالية السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، تخصص مالية، المركز الجامعي يحي فارس، 2004، 2003، ص 22

3 - بن سونة بغدادي، عبد القادر مصلى، المرجع السابق، ص 23

لأهداف سعر الفائدة أهمية معتبرة عند تنفيذ السياسة النقدية لاعتبارها:

- مؤشر لتوجيهات السياسة النقدية.
- وسيلة توجيه مكونات الثروة للأعوان الاقتصاديين غير المالية (تطور الادخار طويل المدى)⁽¹⁾.

❖ أهداف سعر الصرف:

إن الصعوبات التي أحاطت الدول الأكثر انفتاحا على الخارج في توجيه سياستها النقدية، أدت بها إلى وضع أهداف سعر الصرف كهدف وسيط:

يمكن للبنك المركزي الاستعانة بسعر الصرف كهدف، نظرا لتأثيره على سلوك التصدير و الاستيراد للسلع و الخدمات رؤوس الأموال، لأن خفض سعر الصرف، يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات بالعملة المحلية، مما ينتج عنه تقليص في الإنفاق على الواردات، وهو ما يزيد في الإنفاق على السلع المنتجة محليا، بمعنى تحقيق مستوى حسن لاحتياجات الصرف، وعلاوة على ذلك يشكل سعر الصرف عاملا تنافسيا للسلع الوطنية في مجال التصدير، وهو عامل تكلفة للسلع المستوردة.

إن اختيار أحد الأهداف الوسيطة السابقة الذكر، تندرج وفق مجموعة من العوامل التي ترتب حسب أهميتها من طرف السلطة النقدية (البنك المركزي).

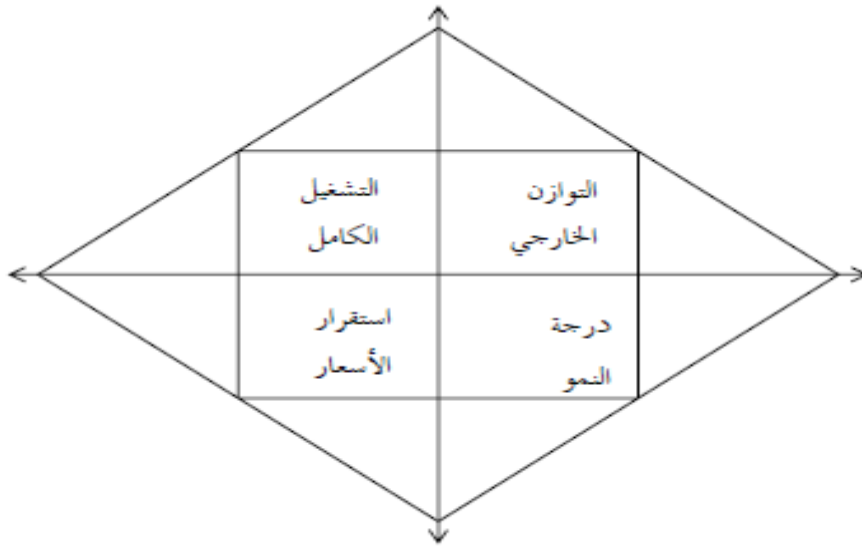
- طرق التحكم و التدخل المتاحة للبنك المركزي كسلطة نقدية.
- العوامل الخارجية (مكانة التجارة الخارجية، ودرجة انفتاح الأسواق على الخارج).
- العوامل الإدارية (طرق الادخار، معالجة المعلومات الإحصائية).

ثالثاً: الأهداف النهائية.

تشكل السياسة النقدية أهم مكونات السياسة الاقتصادية ككل والتي تشمل أيضا السياسة الجبائية سياسة الدخل والسياسات الهيكلية، ولذا يجب أن تتطابق الأهداف النهائية للسياسة النقدية مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة و المتمثلة في استقرار الأسعار، التوازن الخيالي أو ما يسميه الاقتصاديون "المربع السحري".

1 - بن سونة بغدادي، عبد القادر مصلى، المرجع السابق، ص24

الشكل رقم (01) : المربع السحري.



Source: AZAM, J, P, théorie macro-économique et monétaire, Paris, 1996, P.130

و هذا الشكل يبين أنه كلما اقتربنا من المركز كلما تحسنت الأوضاع الاقتصادية (تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المنتهجة)، لكن المشكل المطروح يكمن عند محاولة تحقيق هذه الأهداف نواجه خطر الابتعاد عن تحقيق الأهداف الأخرى، وعليه فإن ترتيب هذه الأهداف ترتيباً هرمياً يتباين باختلاف الأزمنة والدول.

فهدف النمو مثلاً، لا يمكن أن يتماشى مع أهداف محاربة التضخم و تحقيق التوازنات الخارجية، فرفع المداديل من أجل دفع النشاط الاقتصادي، قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار و تدهور في التجارة الخارجية خاصة إذا كان الجهاز الإنتاجي الوطني غير قادر على مواجهة الزيادة في الاستهلاك، لهذا فالسياسة الاقتصادية الكلية تحدد الأهداف ذات الأولوية القصوى.⁽¹⁾

رابعاً: تحديد استراتيجية البنك المركزي.

يجب على البنك المركزي تحديد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية، ومن هنا يتبع البنك المركزي استراتيجية لممارسة السياسة النقدية بأن يستهدف متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه، فخطه البنك المركزي في ذلك على النحو التالي.⁽²⁾

بعد أن يقرر البنك المركزي أهدافه بالنسبة للعمالة ومستوى الأسعار فإنه يختار مجموعة من المتغيرات وتسمى تلك الاستهدافات "الأهداف الوسيطة" تلك الأهداف تتمثل في متغيرات نقدية كلية كحجم الكتلة النقدية و سعر الفائدة التي لها تأثيراً و تأثر مباشر على البطالة و مستوى الأسعار.

1 - بن سونة بغدادي ، عبد القادر مصلى، المرجع السابق، ص 13.

2 - المرجع نفسه، ص 24.

يستعمل البنك المركزي هذه الاستراتيجية لأنه من السهل إن يؤثر على الأهداف الوسيطة بدلا من التأثير على الهدف النهائي مباشرة.

فمن خلال استخدام الأهداف الوسيطة و الأهداف العاملة يمكن للبنك المركزي إن يتأكد بسرعة، ما إذا كانت سياسته في النهج الصحيح أم لا، بدلا من الانتظار لكي يرى النتيجة النهائية لسياسته على العمالة ومستوى الأسعار.

خامساً: تحديد معدلات التضخم

تهدف السلطات النقدية من خلال معدلات الفائدة إلى التخفيف من سرعة توزيع القروض بواسطة التلاعب في معدل الخصم أو بواسطة التقنية الحديثة التي تعمل على توجيه معدلات التدخل على السوق النقدية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح، ويوجد نوعان من الأدوات، أدوات مباشرة التي تبحث عن الحد من الكتلة النقدية التي تخلقها البنوك التجارية عند منحها القروض، وأدوات غير مباشرة والتي تهدف إلى تحديد الحجم الكلي للائتمان المتاح دون التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات بإضافة إلى أدوات أخرى مساعدة .

المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات غير مباشرة في التأثير على كمية الائتمان المصرفي أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض فمن خلالها تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي بطريقة توسعية أو انكماشية، وهناك ثلاث أدوات للتأثير على العرض النقدي وهي : عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، والتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصصة، والتغير في متطلبات الاحتياطي والتي تؤثر على المضاعف النقدي.

أولاً: سياسة إعادة الخصم:

ويعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأدوات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضاً يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها⁽¹⁾.

وتعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استخدامها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحالي⁽²⁾.

ولا يتم تحديد هذا السعر بناءً على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان⁽³⁾.

1 - رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص.153.

2 - هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. دار الفكر، عمان، 2000، ص.193.

3 - مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي. الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص.244.

1- أثر سياسة سعر الخصم:

تحديد سعر الخصم يكون بإرادة البنك المركزي وبفضل هذا السعر يستطيع البنك المركزي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، حيث أنه عندما يريد البنك المركزي أن يؤثر على حجم الائتمان. (حجم القروض التي يقدمها للبنوك) فإنه يقوم بتغيير سعر إعادة الخصم حيث أن زيادة السعر إعادة الخصم يمكن أن تؤدي إلى انخفاض حجم الائتمان وبالعكس أي أن تخفيض سعر إعادة الخصم يمكن أن يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان.

ففي حالة وجود ركود اقتصادي أو وجود مؤشرات على إمكانية حدوث ركود اقتصادي فإن البنك المركزي يقوم بإتباع سياسة توسعية من أجل إنعاش الاقتصاد أو منع حدوث الركود الاقتصادي وذلك عن طريق تخفيض سعر الخصم أي تخفيض تكلفة الائتمان مما يحفز البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأموال المتاحة للبنوك من أجل إقراضها للأفراد، حيث أن انخفاض سعر الخصم سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض المقدمة إلى الأفراد في هذه الحالة يزيد عرض النقد مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد.

أما في حالة وجود تضخم فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع سعر الخصم وبالتالي تزداد تكاليف القروض المخصصة لدى البنك المركزي الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية للأفراد وبالتالي يقل الطلب على النقد وهذا ما يؤدي على تقليل القدرة الشرائية الأمر الذي يساعد على محاربة التضخم (أي اتباع سياسة انكماشية)⁽¹⁾.

2- فعالية سياسة سعر الخصم :

فعالية أداة سعر الخصم لا يمكن أن تظهر إلا في غياب مصادر أخرى للسيولة والائتمان من غير البنك المركزي، ففي حالة وجود احتياطات نقدية لدى المشروعات (التمويل الذاتي)، أو أنها تحصلت على قروض أجنبية فالرفع من سعر الخصم لا يكون له تأثير على مقدرة السوق النقدية في تقديم القروض وزيادة حجم الائتمان نظراً للزيادة الحاصلة في عرض النقود.

كما أن رفع سعر الخصم من طرف البنك المركزي لا يمكن أن يؤثر على التوسع في منح الائتمان من طرف البنوك التجارية مادام أن أصحاب المشروعات مستعدة للاقتراض والبنك التجاري يدرك بأن أصحاب المشروعات هم الذين يتحملون الزيادة المفروضة في سعر الخصم، واستمرارهم في الطلب على الائتمان بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، يعود إلى إمكانية تعويض ذلك من خلال رفع الإنتاجية وأسعار السلع .

حتى في الفترات التي تشهد انكماشاً والتي يخفض فيها البنك المركزي من سعر الخصم من أجل التوسع في منح القروض فإنه يمكنه أن لا ينجح في ذلك إذا رأى أصحاب المشاريع أن طلب السيولة لا يعود عليهم بعائد كبير .

1 - هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص 192. 193

وعليه يتوقف نجاح سياسة سعر الخصم في التأثير على حجم الائتمان على عوامل كثيرة أهمها :

- مدى اتساع سوق النقد وخاصة سوق الخصم.
 - مدى أهمية سعر الفائدة بالنسبة للمقترضين والتي ترتبط بأوجه الأنشطة الاقتصادية فمثلاً في عمليات المضاربة نجد رجال الأعمال يقترضون ولو بأسعار مرتفعة مما يضعف أهمية سعراً لفائدة المدفوعة للحصول على الائتمان وبالتالي يضعف أثر رفع سعر الخصم في التقليل من الائتمان⁽¹⁾.
 - مدى اعتماد البنوك الخارجية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية⁽²⁾.
- وبهذا تعتبر سياسة سعر الخصم وسيلة للتأثير في أسعار الفائدة وفي حجم القروض واتجاهات السوق النقدية وبالرغم من هذا تعتبر أداة ذات فعالية ضعيفة، عندما تكون تغيرات سعر الخصم ضئيلة وبالتالي يكون تأثيرها على قروض البنوك ضعيف أو منعدم عندما لا تكون البنوك التجارية في حاجة إلى الاقتراض أي توفر الأموال لديها.

ثانياً: سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي مشترياً أو بائعاً في سوق الأوراق المالية خاصة السندات الحكومية⁽³⁾، حيث يقوم البنك المركزي بعرض أو شراء سندات حكومية في السوق المالي مما يساهم في خفض أو زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.

وتعتبر سياسة السوق المفتوحة الأداة المفضلة لدى البلدان الصناعية التي بها أسواق مالية متطورة للغاية والتي تعمل على نطاق واسع، وبالتالي تنشيط عمليات طرح وشراء الأوراق المالية ومن ثمة الحالة الاقتصادية للدولة⁽⁴⁾.

1- أثر سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان، وتظهر أهمية هذه السياسة فيما تمارسه من تأثير على الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية وعلى سعر الفائدة في السوق.

• كمية الاحتياطي المصرفي:

إن قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية، مقابل شيك مسحوب عليه يحصل عليه البائع سواء كان البائع فرداً أو مؤسسة أو بنكاً، يؤدي إلى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية وذلك لان البائع سوف يودع

1 - صبحي تادرس قريضة، النقود والبنوك. دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص.163.

2 - كامل البكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص. 210

3 - نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص.449.

4 - ماجدة المدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص مال ونقود، 2002-2003 ص15.

هذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه، فتزداد الودائع بمقدار الشيك، وتزداد الشيكات تحت التحصيل، التي يقوم البنك التجاري بتحصيلها من البنك المركزي وبالتالي تزداد الاحتياطات النقدية لدى البنك التجاري⁽¹⁾، في حين تؤدي عملية بيع الأوراق المالية إلى امتصاص هذه الاحتياطات.

• حجم الائتمان وسعر الفائدة :

تؤثر عمليات السوق المفتوحة على حجم الائتمان بالتوسع والانكماش عن طريق التأثير على عرض النقود، ففي حالة التضخم إذا رغب البنك المركزي بتقييد حجم الائتمان وامتصاص جزء من النقود المتداولة، فإنه ينزل بائعاً للأوراق المالية والسندات فتتخفض أسعارها مما يؤدي إلى شراء البنوك لهذه السندات وتتحول السيولة النقدية النشطة إلى مجدة مما يؤدي إلى تضيق إمكانية الائتمان المصرفي وبالتالي يقل النقد المتاح للتداول فترتفع أسعار الفائدة، أما في حالات الانكماش ينزل البنك المركزي إلى السوق مشترياً لهذه الأوراق والسندات فترتفع أسعارها مما يغري الأفراد والبنوك لبيع ما بحوزتهم من سندات وبالتالي تزايد السيولة لدى البنوك مما يؤدي إلى تزايد إمكانية الائتمان المصرفي وبالتالي يتوسع حجم النقد المعروض الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة

2- فعالية عمليات السوق المفتوحة :

إن فعالية ونجاح عمليات السوق المفتوحة تتحقق بتلاقي إرادتي البنك المركزي من جهة والبنوك التجارية والمشروعات من جهة أخرى، إذ أن توجه البنك المركزي إلى عمليات السوق المفتوحة لتوسيع الائتمان قد لا يجد صده لدى المستثمرين حتى في حالة إتباع البنوك التجارية سياسة إقراض سهلة وهو ما حصل في إنجلترا بين 1932 و 1933⁽²⁾ والعكس صحيح.

ومن هنا يمكن القول بأن إرادة البنك المركزي بمفردها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل أن ذلك يتوقف بالقدر الأكبر على حجم وطبيعة السوق النقدية والمالية فيجب أن يكون هذا السوق شاملاً ، وتتوفر فيه كميات كافية من الأوراق المالية والتجارية والتي يمكن تداولها في هذا السوق⁽³⁾.

ثالثاً: سياسة الاحتياطي الإجباري:

تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة للرقابة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود وهي النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية والتي تقتطع ويحتفظ بها لدى البنك المركزي.

1 - محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 261.

2 - ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك. مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2002، ص.268.

3 - مصطفى رشدي شبيحة، مرجع سابق، ص.251.

وقد كان الغرض في بداية الأمر من تقدير هذه النسبة ضمان سيولة البنك وحماية حقوق المودعين، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استعمل هذه التقنية سنة 1913 لتأمين طلبات السحب من المودعين ثم أصبحت فيما بعد وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنوك⁽¹⁾.

1- أثر سياسة الاحتياطي الإجباري :

يستخدم البنك المركزي تقنية الاحتياطات الإجبارية في حالتين⁽²⁾:

- يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني في حالات الركود الاقتصادي وذلك لدعم سيولة الجهاز المصرفي وتعزيز مقدرته على خلق النقود الائتمانية، وبالتالي التمكن من الزيادة في قروضها إلى المشروعات وتنشع حركة النشاط الاقتصادي.
- أما إذا أراد البنك المركزي تخفيض حجم الائتمان فإنه يعتمد إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني الأمر الذي يؤدي إلى تجميد جزء كبير من احتياطات البنك التجاري مما يؤدي إلى التقليل من قدرته على خلق النقود الائتمانية وبالتالي حدوث انكماش في الاقتصاد.

2- فعالية سياسة الاحتياطي الإجباري :

تعتبر هذه الأداة ذات تأثير سريع المفعول على احتياطي البنوك التجارية مقارنة بالأدوات الأخرى، حيث أن تأثيرها يشمل كل البنوك التجارية سواء الصغيرة أو الكبيرة إذ يخضع الكل للنسب المحددة من طرف البنك المركزي بغض النظر عن حجم ودائعها⁽³⁾.

كما أن عملية تغيير معدل الاحتياطي ليست سوى خلق تقلبات موازية في السوق النقدية، إذ يمكن أن لا يكون لهذه الوسيلة النتيجة المنتظرة، حيث أن البنوك التجارية في البلاد المختلفة عادة ما تحتفظ باحتياطات فائضة كبيرة ومن ثمة فإن رفع نسبة الاحتياطي القانوني ما لم يكن كبيراً جداً، لن يخفض النسبة الفعلية للأرصدة النقدية إلى الودائع دون الحد الأدنى الذي يشترطه القانون وبالتالي لن يؤثر في عمليات الأقرص⁽⁴⁾، وهو ما يستدعي القول بأن وسيلة الاحتياطي الإجباري يجب استعمالها بجانب وسائل أخرى مكاملة.

ورغم هذا فإن نسبة الاحتياطي القانوني تعتبر من أنجح أدوات السياسة النقدية في البلدان النامية وخاصة في الوطن العربي نظراً لضيق حجم السوق المالي ما يجعل تأثير معدل إعادة الخصم أو عمليات السوق المفتوحة أقل أثر من تأثير نسبة الاحتياطي القانوني.

1 - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد. ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، المملكة العربية السعودية، 1982، ص. 240
 2 - جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي - المنظور العلمي -، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص.ص. 96.97.
 3 - هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، مرجع سابق، ص. 195.
 4 - كامل البكري وآخرون، مرجع سابق، ص. 219.

المطلب الثاني : الأدوات المباشرة

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كمّا وكيفاً، وهي مستعملة بكثرة نظراً للاعتقاد بأن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف الموجودة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالاً نجد:

أولاً: سياسة تأطير القروض :

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز⁽¹⁾.

ففي الاتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض، وهكذا من سنة لأخرى يجب ألا يتجاوز إرتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيراً.

ثانياً: السياسة الانتقائية للقروض :

وتستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة منح الائتمان، لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة القرضية الشمولية ينتج عن ذلك توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية.

لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية و الاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها⁽²⁾:

- إقرار معدل خصم مفضل.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف .
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

1 - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي - توزيع المداخيل النقود والائتمان - دار الحداثة، بيروت، 1987، ص.421.

2 - كامل البكري وآخرون، مرجع سابق، ص.244.

ثالثاً: وضع حد أدنى أقصى لسعر الفائدة:

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً ، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حداً أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلاً للتغيير حسب الظروف الاقتصادية فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد⁽¹⁾.

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية يمكن أن نذكر من بينها :

أولاً: الإقناع الأدبي :

تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك وذلك بدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة، إذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة خطر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكالا مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة، أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، وإما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، أو عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه⁽²⁾

ثانياً: الإيداع المسبق للاستيراد:

تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتهم في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فهم يلجؤون عادة إلى القرض البنكي، فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد، وعلى رفع تكلفة الواردات .

وحتى وإن ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقاً من أجل الاستيراد، فإنها تمكن من التوصل إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وبالتالي تتسبب الاستحقاقات اللاحقة للودائع المخصصة للاستيراد في التوسع النقدي .

1 - عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، ، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص.217.

2 - ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي. دار الفكر، الجزائر، 1993، ص.40.

ثالثاً: الرقابة على شروط البيع بالتقسيط :

يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة، لحصول كل فرد على السلع التي يرغبون فيها، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان أو ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي، حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة، والباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة، ففي حالة الانتعاش فإن البنك المركزي يقوم برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط، أي تقييد الائتمان وفي الحالة العكسية أي الكساد فإنه يقوم بتسيير شروط البيع وذلك بتخفيض الجزء المدفوع من سلعة لحد أدنى وإطالة مدة التقسيط⁽¹⁾.

1 - ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق ، ص40.

المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية وأثارها

المطلب الأول: قنوات السياسة النقدية

تتمثل قنوات إبلاغ السياسة النقدية في الطرق التي من خلالها يتم الوصول إلى الأهداف النهائية وتنحصر هذه القنوات في أربعة نقاط وهي:

أولاً: قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة الأداة التقليدية لانتقال أثر الساسة النقدية إلى هدف النمو النهائي، حيث تؤدي السياسة الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة (مع فرض النظرية الكنزية لجمود الأسعار في الأجل القصير) فان سعر الفائدة الحقيقي يرتفع فترتفع تكلفة رأسمال (أي معدلات الاقتراض) ويحدد هذا الطلب كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور انه نظراً ارتفاع النسبي لمرونة اتفاق العائلات بالنسبة إلى سعر الفائدة الحقيقي يضعف طلب القطاع العائلي عل السلع المعمرة والاستثمار في القطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الحد من الطلب الكلي ومنه الحد من النمو⁽¹⁾.

ثانياً: قناة سعر الصرف :

تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة في السياسة النقدية لعدد كبير من الدول، خاصة التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر الصرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق الاستقرار وانخفاض أسعار وارداتها وتستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة تنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية، كما تستعمل إلى جانب سعر الفائدة في استقطاب الأجنبي من الطرف الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

وتعود الأهمية إلى كون تأثير تغير سعر الصرف يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري في ميزان المدفوعات، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي وتدفق رأسمال بين الاقتصاديين المحليين والأجانب.

وتعمل قناة سعر الصرف من خلال سعر الفائدة، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الأجنبي مما يجذب رأسمال الأجنبي ويرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمتها مما ينعكس سلباً على الصادرات ومنه عل وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فيؤدي إلى انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي وإلى ركود الاقتصاد المحلي

1 - شملول حسينة، اثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية- دراسة حالة بنك الجزائر - ، رسالة الماجستير تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001ص16.

ثالثاً: قناة أسعار السندات المالية:

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر المدرسة النقدية في تحليل اثر السياسة النقدية على الاقتصاد الذي ينتقل عبر قانتين رئيسيتين هما: قناة ثوبين الاستثمار التي تعتمد على ما يسمى بمؤشر ثوبين للاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك⁽¹⁾.

قناة ثوبين للاستثمار :

عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يترتب عليه انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية الزائدة بيدها والتي ينتج عنها انخفاض الأسعار فينخفض مؤشر ثوبين للاستثمار، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار ومنه يتراجع الناتج المحلي.

قناة اثر الثروة على الاستهلاك:

عبر هذه القناة يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية والتي ينتج عنه انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الناتج المحلي .

رابعاً: قناة الائتمان:

تنقسم قناة الائتمان إلى قانتين هما قناة الإقراض المصرفي وقناة ميزانية المؤسسات.

1- قناة الإقراض المصرفي:

ففي هذه القناة يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف فينخفض حجم الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار ويحد من النمو باعتبار فئة من المؤسسات الصغيرة تعتمد على مصاريف الودائع كمصدر أساسي للاقتراض وعليه فهي تأثر بشكل خاص بانخفاض في الائتمان المصرفي .

2- قناة ميزانية المؤسسات:

تعمل من خلال الزيادة في المخاطر الأدبية، وهي مخاطر التفريط وسوء اختيار المقرضين عند انتهاج سياسة نقدية انكماشية .إذا انخفاض عرض النقود وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي لانخفاض التدفق النقدي للمؤسسات وهذا ما يزيد من مخاطر إقراضها مما يدفع المصارف للامتناع عن إقراضها وبالتالي الحد من استثمار القطاع الخاص.

1 - شلول حسينة، المرجع السابق، ص17

المطلب الثاني: ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية

إن أدوات السياسة النقدية هي الأسلحة التي تمكن السلطة النقدية من تدخل على مستوى السوق النقدية سواء لزيادة السيولة أو لتحديدتها ، وذلك حسب الهدف المراد من التدخل ، فتحديد سعر الفائدة على المستوى السوق النقدية يكون لها الأثر الأكبر على حجم الاقتراض (الائتمان المطلوب) فارتفاع سعر الفائدة عن المعدل المناسب قد يؤدي الى إحجام المشروعات والأفراد على زيادة طلبهم على الاقتراض ، بذلك تقل الاستثمارات المنتجة .

كما يقل حجم الانتاج في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب ، هذا كفيل لخلق ضغوط تضخمية من ناحية أخرى اتجاه أموال الاستثمارات المنتجة وذات عائد أقل إلى الارتفاع وعندما يكون في الاقتصاد حالة من الركوض فيجب التوفر درجة عالية من التفاؤل تدفع بالمشروعات للاقتراض من اجل توسيع أنشطتهم حتى وإن كانت تكلفة الاقتراض مرتفعة ، والاغراء هذه المشروعات على الاقتراض لبد من تخفيض سعر الفائدة الى ادنى حد .

ومما سبق نستخلص أن سياسة سعر الفائدة كسلاح نقدي يمكن استخدامه بفعالية أكثر في حالة الرواج الاقتصادي وزيادة الطلب وزيادة فرص الاستثمار ، لأنه كلما هناك احتمال في زيادة الرغبة وانخفاض عامل المخاطرة كلما زاد الطلب على الإقتراض ، وهنا نجد أن سياسة سعر الفائدة توجه في هذا وتستخدم لتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المرغوب فيها .

ومن جهة أخرى تستطيع السلطات النقدية أن تتدخل في ميكانيزم السوق النقدي عن طريق أدوات أخرى غير سعر الفائدة ، وهي سياسة السوق المفتوحة فهذه الوسيلة تضمن مستوى سيولة السوق وأيضاً ثمن هذه السيولة ، حيث يترتب على ذلك زيادة النقود المتداولة (كأثر الشراء) أو تخفيض حجم هذه النقود (أثر البيع) ، وتعد هذه الأداة غير مباشر للتدخل النقدي تمكن البنوك التجارية من التوسع وتقييد منح الائتمان⁽¹⁾ .

غير أنه في الواقع لا يقوم البنك المركزي عادة ببيع الأوراق المالية التي في حافظة البنوك التجارية بهدف تخفيض درجة السيولة في السوق النقدية ، وبذلك يكون البنك المركزي بمثابة عامل الحقن للسوق النقدي في الأوقات المناسبة .

أما فيما يتعلق بثمن السيولة فإن تدخل البنك المركزي في ميكانيزم السوق النقدية قد يعدل من سعر التوازن لهذه السوق ، فبيع الأوراق المالية من طرف البنك المركزي قد يؤدي إلى رفع درجة السيولة ، بينما شراء هذه الأوراق يخفض درجة السيولة ، وإذا كانت السوق النقدية قد وصلت إلى نقطة توازن العرض والطلب خلال فترة معينة فإن تدخل البنك المركزي .

سوف يغير وضع التوازن، حيث تدخل عمليات جديدة كل يوم أو كل أسبوع وأن لبنوك سوف تحتاج إلى حجم أكبر من السيولة مما يؤثر في درجة السيولة .

وبذلك تدخل السلطات النقدية (البنك المركزي) برفع الاحتياطات القانونية للبنوك التجارية وذلك لتخفيض سيولتهم النقدية وتقييد استخدامها ، وبذلك فإن نظام الاحتياطات القانونية كأداة من أدوات السياسة النقدية يجعل البنوك التجارية في حالة خضوع تام ومستمر لجهاز الإصدار النقدي (البنك المركزي) وبذلك فتطبيق سياسة الاحتياطي القانوني سوف يتأثر ببعض القيود بحيث لو طبقت بفاعلية أكبر سوف يترتب على ذلك العديد من المشاكل الفنية ففي حقيقة الأمر إذا أصبح معدل الاحتياطي القانوني عرضه للتغير المستمر فإن هذا سوف يجعل الأمر في غاية الصعوبة بالنسبة للبنك المركزي.

إن فعالية السياسة النقدية لا ترتبط بكيفية استخدام أدوات هذه السياسة، وإنما ترتبط بمدى إمكانية استخدام هذه الأدوات وتحقيق النتائج العملية المتوقعة من استخدامها لهذا فإن السياسة النقدية وفعاليتها تبقى متواضعة في البلدان النامية للأسباب التالية:

1. غياب السوق المالي والنقدي المتطور.
2. تخلف العادات المصرفية للمجتمع.
3. الحادثة النسبية في نشأة المصارف والأجهزة المالية والمصرفية.

وفي مقدمتها البنوك المركزية وهذه الأسباب والعوامل المذكورة ساهمت عمليا في صعوبة استخدام أدوات السياسة النقدية في التأثير على نشاط الاقتصادي وصولا الى الأهداف الأساسية تسعى إليها السياسة النقدية فغياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة يفقد سياسة سعر الخصم وسياسة عمليات السوق المفتوحة فعاليتها في التأثير على كمية الائتمان المصرفي وعلى تكلفة مقابل ذلك تستطيع البنوك المركزية في البلدان الصناعية المتقدمة من تغيير سعر الخصم اسبوعيا على الاقل وقيام البنك المركزي بشراء السندات في السوق المالي ، كما يمكن له تبليغ وتغيير تعليماته وتوجيهاته خلال ساعات قصيرة للمصارف التجارية والمؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة حيث سعر الفائدة على القروض يمكن تغييره بين فترة وأخرى من طرف البنك المركزي بهدف التأثير على الإنفاق الاستثماري ، لذلك فإن غياب الأسواق المالية والنقدية المتطورة وتخلف العادات المصرفية في التعامل في الأصول المالية المختلفة مقابل التمسك بالتعامل بالنقد الحاضرة، كل هذه العوامل أدت إلى فقدان السياسة النقدية لمعظم فعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم صعوبة تحقيق أهدافها التي تسعى إليها وفي مقدمتها تحقيق الاستقرار النسبي في قيمة العملة الوطنية والمساهمة في معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية.

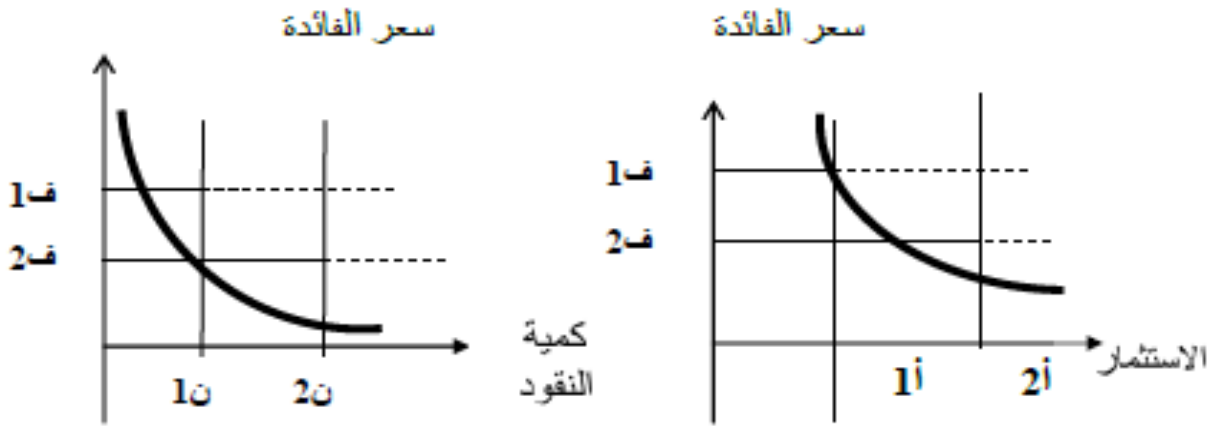
يستطيع البنك المركزي في فترات الكساد عن طريق إتباع سياسات نقدية توسعية، المساهمة في التقليل من حجم الفجوة الانكماشية، وتقتضي السياسة النقدية التوسعية قيام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم بجانب دخول مشتريا في السوق المفتوحة، وهكذا يعمل على زيادة فرص الاستثمار مما يساهم في التخفيف من حدة الفجوة الانكماشية، وعلى العكس من ذلك يعمل البنك المركزي على اتباع سياسة النقدية انكماشية، في أوقات التضخم وذلك برفع نسبة الاحتياطي القانوني وزيادة سعر إعادة الخصم وهكذا يساهم في التخفيف من الازمات لاقصادية، وسنوضح في هذا المطلب الآثار الاقتصادية لسياسة النقدية (الزيادة في العرض النقدي والانكماش في العرض النقدي).

أولاً: أثر الزيادة العرض النقدي

إن زيادة كمية المعروض النقدي له آثار مختلفة ومن بين تلك الآثار نذكر ما يلي:

- إذا افترضنا حدوث زيادة في كمية النقود نتيجة إتباع سياسة النقدية توسعية فإن هذه الزيادة ستوجه لشراء سندات أو أي أصول أخرى، وهذه الزيادة في الطلب تؤدي إلى رفع أسعار تلك الأصول، والانخفاض في سعر الفائدة يستوجب الاحتفاظ بكمية نقد سائلة أكبر بدافع المضاربة، وهكذا نجد أن زيادة العرض النقدي سيؤدي الى تخفيض سعر الفائدة ويوضح الشكل التي تترتب على ذلك:

الشكل رقم (02) أثر زيادة العرض النقدي على سعر الفائدة



المصدر: نعمت الله نجيب ابراهيم، نظرية اقتصاد العمل، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، طبعة 2001 ص 221.

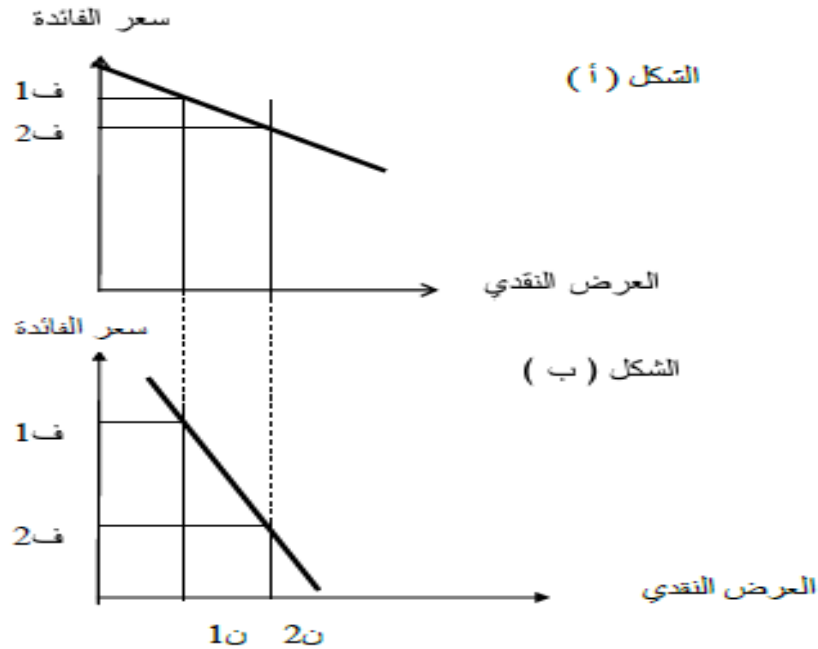
يوضح الشكل الأول (أ) دالة تفضيل السيولة حيث عند سعر الفائدة الأصلي (ف1) يكون العرض النقدي عند (ن1) ويمثل النقود المتاحة للمضاربة وبتزايد العرض النقدي على الاستثمار الى (ن2) وينخفض سعر الفائدة إلى مستوى (ف2).

ويوضح الشكل (ب) أثر انخفاض سعر الفائدة المترتب على زيادة العرض النقدي على الاستثمار، وبما أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة فإن انخفاضه من ف1 الى ف2 سيؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار أ من أ1 الى أ2 .

من خلال ما سبق نكون قد توصلنا الى التغيرات الاتجاهية المتوقعة والمترتبة عن تغير العرض النقدي لكننا لم نتوصل على معرفة العوامل التي تحدد مقدار هذه التغيرات كمياً، وهنا سنوضح أن الحجم الكمي لهذه المتغيرات يعتمد على شكل دالة تفضيل السيولة فإذا قام البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية توسعية بهدف زيادة العرض النقدي لمواجهة فجوة انكماشية حادة.

فإن الأثر الذي ستحدثه هذه السياسة يمكن ان نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): يمثل أثر زيادة العرض النقدي في تخفيض سعر الفائدة



المصدر: نعمت الله نجيب ابراهيم، المصدر السابق، ص. 223.

يوضح الشكل (أ) و (ب) أثر زيادة العرض النقدي في تخفيض سعر الفائدة. في الشكل (أ) تكون دالة تفضيل السيولة في الانحدار بالنسبة لسعر الفائدة عن تلك المتمثلة في الشكل (ب) أي تفضيل السيولة اقل حساسية لتغيرات في سعر الفائدة في حالة الشكل (ب) عندما بالنسبة لشكل (أ) فنجد ان تغير معين في العرض النقدي سيكون له اثر على سعر الفائدة.

فنجد أن الانخفاض في سعر الفائدة الذي يترتب على زيادة العرض النقدي من ن1 الى ن2 في حالة الشكل (ب) يزيد انخفاض في سعر الفائدة في حالة الشكل (أ) والذي يترتب على زيادة العرض النقدي بنفس المقدار.

ثانياً: أثر انخفاض العرض النقدي.

بافتراض أن البنك سيقوم بإتباع سياسة نقدية انكماشية تؤدي الى خفض عرض النقود وبذلك سيجد الأفراد والمؤسسات انفسهم غير قادرين للحصول على النقود او (القروض) التي يحتاجونها عند مستويات أسعار الفائدة السائدة ومن ثم يحاولون التخلص من بعض سنداقتهم للحصول على السيولة النقدية ، وسيؤدي هذا الارتفاع في بيع الأسهم إلى ارتفاع اسعار الفائدة ، وهذا سيسبب بدوره انخفاض حجم الاستثمار وعن طريق إثـر المضاعف سينخفض الحجم التوازني للدخل ، وبذلك نجد العرض النقدي يرتبط في النهاية بحجم الطلب الكلي عن طريق سعر الفائدة ومن تم لم يعد للنقود دور محايد في التحليل الحديث للاقتصاد ، وقد افترض الكلاسيك حيادية النقود حيث افترضت وظيفتها الأساسية على أنها مجرد وسيط التبادل.

وفي الأخير يمكن القول بأن مدى فعالية السياسة النقدية في أحداث الآثار المستهدفة من وراءها يعتمد الى حد كبير مرونة الطلب على النقود بالنسبة الى سعر الفائدة من ناحية اخرى فكلما كان الاستثمار اكثر تجاوباً مع تغيرات سعر الفائدة ، وكلما كانت اسعار الفائدة اكثر تجاوباً مع تغيرات مع تغيرات العرض النقدي كلما كانت تغيرات العرض النقدي اكثر فعالية في إحداث الآثار المستهدفة.

ثالثاً: السياسة النقدية وعلاقته بالتوازن الاقتصادي

إن طبيعة السياسة النقدية يسمح لها بأن تسمح في مجالات معينة لإنجاح السياسة الاقتصادية وبتالي تحقيق التوازن الاقتصادي، فـلـسـيـاسـة النـقـديـة تـسـتـطـيع أن تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد.

كما أنه في استطاعتنا المساهمة في تطوير وتقوية القطاعات الأساسية بالنسبة لتصدير ، ومن ناحية أخرى فهي تسمح عن طريق معدل سعر الفائدة المرغوب فيه أن تقوي المركز التنافسي للمشروعات الوطنية وتجعل في استطاعتها الوقوف أما المنافسة العالمية كما يتحتم على السياسة النقدية أن تكون متفقة وخاصة في الأجل الطويل مع سياسة التصنيع بالقدر الذي يحقق به ضمان زيادة العرض السلع المتنافسة ، وذلك عن طريق استخدامها للأدوات الكفيلة بإعادة التوازن الخارجي في الأجل الطويل ، ومعنى هذا أن السياسة النقدية تعتبر إحدى السياسات التي تلعب دور في التوازن الخارجي وهذا التوازن يمكن تحقيقه إما عن طريق توازن الأسعار او التوازن الكمي.⁽¹⁾

1 - مصطفى محمد فريد وآخرون ، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 162.

خلاصة

ختاماً يمكن القول أن السياسة النقدية تعد انعكاساً للفكر الاقتصادي، وذلك من خلال تطورها التاريخي حيث نجد مهمتها اقتصررت في الفكر الكلاسيكي على السيطرة على الكمية المعروضة من النقود، ثم انتقلت إلى السعي نحو تحقيق التوازن الاقتصادي في سوقي النقود والسلع من خلال الفكر الكينزي، أما حديثاً فهي تحاول التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي وذلك باستعمال أدواتها المباشرة وغير المباشرة لكي تتمكن السلطات النقدية من تحقيق أهدافها المنشودة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار النقدي وتطوير المؤسسات المصرفية إلى جانب تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

الفصل الثاني

الاستقرار النقدي في الجزائر

- عموميات حول الاستقرار النقدي
- التحليل الفكري لظاهرة التضخم
- أنواع التضخم في اقتصاد الجزائر وأسباب

تمهيد

إن طبيعة الدول النامية وبالأخص الجزائر التي تعاني بشكل كبير من مظاهر عدم الاستقرار النقدي، حيث يعمل هذا الأخير على إضعاف قوة العملة في التعاملات الاقتصادية الخارجية، باعتبار أن الدول أصبحت منفتحة على بعضها البعض في عالم اقتصادي يكتسبه طابع العولمة الاقتصادية والمالية وزد على ذلك أن ظاهرة الاستقرار النقدي متعددة الأبعاد ومتشعب الجوانب ويشير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية، ويعتبر أحد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسط كبير من الاهتمام من طرف الخبراء الاقتصاديين والحكومات ويمثل امتحان صعبا للسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى مجالات الاجتماعية.

إن الاستقرار النقدي في الجزائر يتطلب توافر جهود كل الأطراف الفعالة في الاقتصاد بغية تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي الأمثل، ومن خلال هذا الفصل سنتناول بالدراسة بعض عناصر الاستقرار النقدي بشكل عام والمتمثلة في سعر الصرف والتضخم، مع ذكر النظريات المحددة للتضخم، بالإضافة إلى أنواعه، أسبابه، والآثار المترتبة عنه وفي الأخير نتطرق إلى التضخم في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول الاستقرار النقدي

من المتفق عليه بين المالية والاقتصاد أنه ليس هناك لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد، فقد اختلف تعريف التضخم عند هؤلاء المفكرين والعلماء باختلاف المقصود منه، والزمن الذي حل فيه⁽¹⁾.

إلا أن المفهوم الذي شاع استعماله هو أن: «التضخم ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد»⁽²⁾. كما يعرف أيضاً بأنه: «ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية»⁽³⁾.

ورغم هذه المفاهيم الشائعة للتضخم إلا أن هذا لا يعني أنها التعاريف الخاصة والمحددة.

المطلب الأول : تعريف التضخم

أولاً: التعريف المبني على الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم

1. التعريف المبني على النظرية الكمية :

إن التضخم النقدي -وفقاً لهذه النظرية- «يعني أو يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي»⁽⁴⁾. وهذا التعريف يعني أن أي زيادة في كمية النقود تؤدي -حتماً- إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لأن الناتج القومي وفقاً لهذه النظرية يكون ثابتاً عند مستوى التوظيف الكامل. ولقد أخذ بهذا المفهوم معظم اقتصاديي القرن 19م، أين سيطرت أفكار ومفاهيم النظرية الكمية على مناقشاتهم وتفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية، مبررين موقفهم بعدة حجج اقتصادية منها⁽⁵⁾: ارتفاع الأسعار، استفحال آثارها الشديدة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى. ومع ما أصاب العملات من انخفاض في قيمتها؛ مما اضطر حكومات الدول إلى اتخاذ العديد من الإجراءات، الكثيرة والمتنوعة. ولعل الأهم منها هو إقبال هذه الحكومات على إلغاء عملاتها، واستبدالها بعملات أخرى جديدة مثلما حدث في ألمانيا سنة 1948.

ورغم الحجج والمبررات التي اعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديون في تحديد مفهوم التضخم، إلا أن هذا لا يمنع من نقد هذا المعيار، وإثبات المغالطة والتناقض الذي يصاحبه؛ حيث أن هذا المعيار يعوزه الدقة والوضوح وصدق الشواهد الخاصة به.

1 - غازي حسين عناية، التضخم 2 المالي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص.9.

2 - ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص.214.

3 - بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص.73.

4 - مروان عطون، النظريات النقدية. دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص.181.

5 - غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص.15.

فالظروف الاقتصادية التي سادت المجتمعات الرأسمالية أثناء فترة الكساد الكبير من 1929-1933 لم تفسر عدم ظهور التضخم، رغم أنه تمّ إلقاء كميات كبيرة من النقود في الأسواق، ومن ثمّ يعتبر متى اعتبر الفائض النقدي تضخماً؟ كذلك لا يمكن وصف الأسواق أثناء فترة الكساد بأنها تعاني من حالات تضخم نتيجة قيام الحكومات بتمويل مشاريعها الاستثمارية، وهذا ما يؤدي إلى ظهور التضخم في هذه الأسواق، هذا ما يقتضي التساؤل حول انه لإصلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم، ومن ثمّ اعتباره أساساً لتعري التضخم وتحديدته⁽¹⁾.

2. التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق :

تقتضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم أنه: «هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدّخول المتاحة للإنفاق»⁽²⁾.

ومن هذا التعريف نجد أنّ ارتفاع الأسعار لم يحدث بفعل عمل نقدي، ولكن ارتفاع الأسعار نتج عن زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة ف كمية النقود أو سرعة تداولها، ونتيجة لنقص عرض السلع، وانخفاض الإنتاج سواء كان ذلك راجعاً إلى سوء توجيه الاستثمارات أو نتيجة لوجود عوامل طبيعية.

وعلى الرغم ممّا قبله هذا التعريف من نجاح، إلا أنه انتقد من عدّة جوانب:

- أ- لا يمكن وصف الرواج وازدياد الدّخل النقدي في حالة الانتقال من الكساد إلى الرّخاء بأنّه تضخم؛
- ب- افترض ارتفاع الأسعار مع وجود فجوة فقط فأهمل العوامل النفسية التي تتدخل في تحيد قيمة النقود؛
- ج- إن هذه الفكرة ساكنة باعتبار أنّها تبحث في التضخم على أنّه فارقاً بين كميتين لا فارقاً بين تيارين؛ تيار الإنتاج وتيار الإنفاق، فهي تغفل عنصر الزمن.

3. التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

ولقد أتى هذا الاتجاه بتعريف للتضخم مبني على العلاقة بين العرض والطلب؛ بحيث أنّ ارتفاع الأسعار قد يحدث لعدّة أسباب، منها زيادة الطلب الإجمالي على العرض الإجمالي الثابت، أو نقص العرض بحجم يزيد على حجم نقص الطلب. وترجع زيادة الطلب الإجمالي إلى زيادة في حجم الطلب الحقيقي على المتاح من السلع أو زيادة في حجم الطلب النقدي مع بقاء عدد الوحدات المطلوبة من السلع والخدمات على ما كانت عليه⁽³⁾.

وهذه النظرية كغيرها من النظريات الأخرى لم تسلم من الانتقادات، فمثلاً يعوزها التحديد، والوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية، لذلك متى يكون هناك فائض في الطلب وفائض في الطلب السلبي، وهل

1 - غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص.16.

2 - مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص.34.

3 - نفس المرجع، ص.35.

يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق في المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب؟ كذلك قد ترتفع أسعار بعض السلع دون أن ترتفع أسعار بقية السلع، فهل نحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار؟

نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظريات السابقة، يفسح المجال للقول بوجود أو ضرورة وجود ضوابط وعوامل أخرى تساعد مع هذه النظريات في تحييدها لمفهوم التضخم.

ثانياً: التعريف المبني على خصائص التضخم

يبنى أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، وتحليل وبيان المعنى المراد منه بناء على الخصائص والآثار الناجمة عنه، وأهمها ارتفاع الأسعار، ومن هؤلاء الاقتصاديين: "ماريشال"، "روبنس"، "فلامان".

فلقد عرفه روبنس بأنه: «ارتفاع غير منتظم للأسعار» بينما عرفه فلامان بأنه: «حركة الارتفاع العام للأسعار»⁽¹⁾

ولقد شارك الكثير من علماء المالية والاقتصاد هؤلاء في تعريفهم للتضخم، حتى أصبح التعريف الشائع؛ وذلك لتفشي هذا النوع، وسرعة ملاحظته من قبل العامة.

ولقد علق بعض الاقتصاديون على ظهور التضخم في الأسعار، ضرورة دوام هذا الارتفاع، واستمراره فالإقتصادي "كاردنير آكلي" "GardenerAckley" يعرف التضخم بأنه: «الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، أو معدل الأسعار»⁽²⁾.

ولكن يرد على هذه النظرية ما يرد على غيرها من النظريات السابقة في تحليلها لمفهوم التضخم⁽³⁾ :

1. بالنسبة للأسعار: متى يمكن اعتبار ارتفاعها مستمراً أو مؤقتاً؟ هذا ما يدفعنا للبحث في المدة اللازمة لسريان هذا الارتفاع في الأسعار.

2. بالنسبة لنسبة ومعدل الارتفاع: متى يمكن اعتبار المعدل الذي تصل إليه الأسعار في ارتفاعها بأنه معدل تضخمي.

1 - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص.22.
2 - ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص.214. 215.
3 - غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص.23.

المطلب الثاني: أسباب التضخم .

أولاً: حسب القطاعات

وميز كينز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم، مستنداً في هذه التفرقة على القطاع الذي يحدث فيه التضخم

1. التضخم السلعي ويشمل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية للحصول على أرباح عالية⁽¹⁾.
2. التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، مما يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعات سلع الاستثمار⁽²⁾.

ثانياً: حسب درجة التشغيل في الاقتصاد القومي

ووفقاً لهذا المعيار يمكننا التمييز بين نوعين من التضخم:

1. التضخم غير الحقيقي (الجزئي) :

يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى درجة التشغيل في الاقتصاد، التضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي؛ حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، وزيادة حجم التشغيل؛ أي زيادة حجم التشغيل، أي الطلب الفعلي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً، ولذلك يطلق عليه أحياناً التضخم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار⁽³⁾.

2. التضخم الحقيقي (الكامل):

ويسود لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج؛ بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفراً، فإذا زادت كمية النقود فأناً الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعد يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود⁽⁴⁾. ويتمثل الفرق الجوهرى بين نوعي التضخم في أن التضخم الحقيقي يحمل في طياته ضرراً كبيراً يصيب الأفراد ذوي الدخل المنخفض والثابت، ويعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقة ذات الدخل غير المحدود؛ إذ لا يصاحب الزيادة الأسعار أي زيادة في حجم التشغيل والناتج. أما التضخم غير الحقيقي فلا يحمل في طياته ضرراً كبيراً، حيث يعتبر الارتفاع في مستوى الأسعار هو الثمن الذي يدفعه المجتمع إذا ما أراد مزيد من الإنتاج والعمالة والتشغيل⁽⁵⁾.

1 - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف. دار زهران للنشر، عمان ، 1993، ص. 365.

2 - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 42.

3 - أحمد زهير شامية، المرجع السابق، ص. 366.

4 - مجدي عبد الفتاح سليمان، المرجع السابق، ص. 43.

5 - أحمد زهير شامية، المرجع السابق، ص. 366.

ثالثاً: حسب درجة إشراف الدولة والأسعار.

1. التضخم الطليق:

يظهر أثره بصورة مباشرة في الارتفاع في الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب، دون أن يعترض طريقها أي عائق؛ أي دون تدخل الدولة. ويمثل هذا التضخم ذروة التضخم؛ إذ أن الأسعار تأخذ في الزيادة تصاعدياً، وبذلك تتدهور قيمة النقود بصورة حادة وملموسة، وتفقد النقود الوطنية قيمتها، أو وظيفتها كمخزن للقيمة، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، أي التخلي على ما في حوزتهم من نقود، وما يزيد من تعميق الظاهرة هو أن الأفراد يتوقعون استمرار في الأسعار، مما يزيد من الإنفاق السريع والمتتالي على شراء السلع الاستهلاكية وتخزينها لفقدان الثقة بالنقود.

2. التضخم المكبوت:

يعني أن التدخل الحكومي المباشر يمنع القوى التضخمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار في الاتجاه التصاعدي⁽¹⁾، وذلك بفضل القرارات الإدارية للسلطات العامة، مثل الرقابة على الأسعار وسياسة التراخيص والإعانات، ومن ثم يتم السيطرة على الأسعار؛ أي الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية من أن تعمل بحرية، وغالباً ما يظهر هذا التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزياً.

ولقد عرفت الدول الأوروبية التضخم المكبوت خلال الحرب العالمية الثانية، ويرى الاقتصاديون أن القيود التي وضعت لمعالجة التضخم المكبوت أثناء الحرب العالمية لم تكن فعالة بالدرجة الكافية في منع الأسعار من الارتفاع؛ بل كثيراً ما ينتج عن هذه القيود خطر قيام السوق السوداء؛ حيث ترتفع الأسعار فيها ارتفاعاً كبيراً عن تلك التي تحددها السلطة المختصة. ويرى أصحاب هذا الرأي أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار عادة ما ينتهي بالارتفاع السريع فيها بمجرد انتهاء الرقابة الإدارية⁽²⁾.

3. التضخم الكامن :

هذا النوع من التدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذاً طبيعياً في شكل زيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية؛ أي أنه نشأ نتيجة التضخم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك نتيجة تدخل الدولة في نظام توزيع السلع، حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يتعداها، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل، ويسود هذا النوع من التضخم أوقات الحروب، حيث يتحول الإنتاج القومي إلى الإنتاج الحربي، وتكون النتيجة أن الدخل القومي النقدي في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نفق⁽³⁾.

1 - ضياء مجيد، اقتصاديات رأس المال. مرجع سابق، ص 214.

2 - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 41.

3 - المرجع نفسه، ص 41.

رابعاً: التمييز حسب حدة التضخم:

يميز الاقتصاديون - من حيث حدة الضغط التضخمي - بين نوعين من التضخم:

1. التضخم الجامح :

ويطلق عليه بالتضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد القومي⁽¹⁾. ويتمثل في زيادة الأسعار زيادة كبيرة يعقبها ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض ربحية رجال الأعمال، مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار؛ وبالتالي زيادة جديدة في الأجور، وهنا تركز الأسعار وراء نفقات الإنتاج وتركض هذه النفقات بدورها وراء الأسعار، فعندما يبلغ التضخم الجامح ذروته تتزايد الأسعار شهراً بعد شهر، ثم أسبوعاً بعد أسبوع، ثم يوماً بعد يوم، وقد تتزايد الأسعار في نهاية الأمر ساعة بعد ساعة⁽²⁾.

2. التضخم المتقلب :

ويحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السلطات الحكومية والتقديدية لتحيد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بجرية وبمعدلات فترة تالية أخرى وهكذا..⁽³⁾.

3. التضخم المعدّل :

ويسمى أيضاً بالتضخم الزاحف، وفيه يحصل ارتفاع الأسعار على مدّة فترة طويلة من الزمن نسبياً⁽⁴⁾. ولقد ظهر مثل هذا النوع من التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا خلال فترة الخمسينات والستينات.

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج القومي، وأيضاً إمكانية تغيير الطلب على النقود أو سرعة دورانها.

وطبقاً لهذه النظرية فإنّ الاستقرار النقدي يتحقّق عموماً إذا تعادل معدّل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدّل التغير في إجمالي الناتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما معادلاً للصفر⁽⁵⁾. ويمكننا توضيح هذا المعيار بالعلاقة الرياضية التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} * \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث: B: معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$: معامل التغير الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه بـ M2.

1 - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص. 369.

2 - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص. 43.

3 - أحمد زهير شامية، المرجع السابق، ص. 396.

4 - مروان عطون، مرجع سابق، ص. 179.

5 - محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف. دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص. 315.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ونناقش ثلاث حالات وهي:

- * إذا كان $B=0$ ← أن القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، أي أن هناك استقرار نقدي.
- * إذا كان $B < 0$ ← وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة.
- * إذا كان $B > 0$ ← وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

خامساً: معيار الإفراط النقدي

ويعبر هذا المعيار عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، يستند إلى نظرية كمية النقود المعاصرة التي ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار⁽¹⁾، وهو ما يمكننا من تحديد حجم الإفراط النقدي المتولد من التضخم.

ونعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية التالية⁽²⁾: $\lambda = \frac{M}{Y}$ حيث أن:

M : كمية النقود.

λ : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود.

Y : الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة ويساوي⁽³⁾:

$$100 \times \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة الناتج الوطني الإجمالي لسعر}}{100}$$

حيث أن الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي بسعر السوق + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج - عوائد عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج.

أما الناتج المحلي: فهو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلاد خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

1 - محمد عزت عزلان، مرجع سابق، ص. 318..

2 - نفس المرجع، ص. 320.

3 - نفس المرجع، ص. 25.

سادساً: المعيار الضمني

يعد المعيار الضمني مؤشراً ذو دلالة مهمة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وكدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني، ويتم الحصول على هذا المعيار بقسمة الدّخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدّخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في نفس السنة مضروباً في 100. ولعلّ أهميّة هذا الرقم ترجع على أنّه يشمل جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي سواء كانت استهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية، كما أنّه يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة على السواء⁽¹⁾.

مما سبق يمكننا التعبير عن هذا المؤشر رياضياً كما يلي:

$$\frac{\text{الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{100} \times 100$$

رغم تعدد الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، إلا أن هناك إجماع بين معظم الاقتصاديين على أن أسباب ظهور التضخم ترجع إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات أو زيادة في تكاليف الإنتاج.

1- التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض :

وهو الارتفاع الحزوني في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، أي بنشاء هذا النوع نتيجة زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون الزيادة في الإنتاج، بمعنى حدوث فائض نقدي أكبر من العرض وهو ما يؤدي إلى الزيادة في مستوى العام للأسعار .

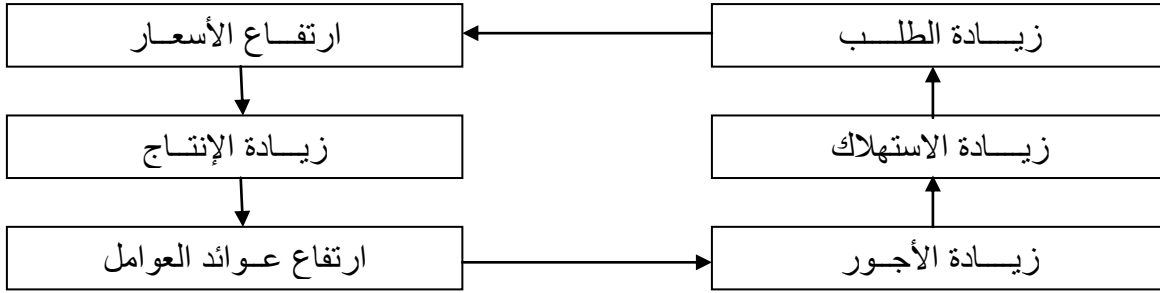
ويعتبر الاقتصاديون الكلاسيكي أول من أشاروا إلى التضخم الناشئ عن زيادة الطلب من خلال كلامهم عن نظرية كمية النقود في معادلة فيشر التالية:

وقد رفض كينز هذا التحليل (الكلاسيكي) ويرى أن ارتفاع الأسعار تدفع المشروعات إلى زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب مرة أخرى وبالتالي زيادة في الأسعار ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل⁽²⁾:

1 - مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص.56.

2 - عبد اللاوي سليمة ، السياسة الاقتصادية المعتمدة في معالجة التضخم ، مذكرة ليسانس . جامعة المديّة . 2008 . ص 39.

الشكل رقم (04): التضخم الناشئ عن زيادة الطلب على العرض



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات.

2- التضخم الناشئ عن زيادة التكاليف :

ينشئ من ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق معدل زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار حيث يختل التوازن ما بين تدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستهلكه ينشئ من خلال ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج بنسبة تفوق معدل الزيادة الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث يختل التوازن ما بين تدره عوامل الإنتاج من منتجات وخدمات وبين ما تستهلكه من نفقات وتكاليف .

والعامل أكثر تأثيرا في الإنتاج هو الأجور وخصوصا عندما تكون النقابات العمالية قادرة على رفع أجور إذ تؤدي الزيادة في مستويات الأجور إلى ارتفاع مستويات الأسعار ما لم تصاحبه زيادة إنتاجية العمال الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للأجور ، مما يدفع للنقابات بالمطالبة برفع الأجور مرة أخرى ما يسهل على أرباب العمال نقل عبئ الزيادة في الأجور في المستهلك عن طريق رفع الأسعار .

3- التضخم الهيكلي:

هو مرتبط بالطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام وهو يتمثل في مجموع العلاقات والنسب الثابتة التي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية، والتي ترتبط عملية إنتاج وتوزيع المواد المادية داخل المجتمع .

فالضغوط التضخمية تنعكس أثارها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج ونجد أسبابها إما في سلوك العناصر البنائية في الاقتصاد مثل السكان أو المشروعات أو هيكل السوق وإما جمود العلاقات بين تلك العناصر .

وهناك عدة مظاهر لتضخم الهيكلي في الاقتصاد الرأسمالي منها:

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يمارس ضغوط تضخمية كالإعانات الاجتماعية التي يقابلها أي إنتاج في حين تزيد من الطلب .
- زيادة النفقات العسكرية وخاصة في فترة الحروب .

— طريقة التوزيع في البناء الاقتصادي تعتبر أهم مصادر الضغوط التضخمية و خاصة توزيع الدخل بين عوائد الملكية وعوائد العمل.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لتضخم وتقلبات سعر الصرف

يترتب عن التضخم آثار اقتصادية نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

- الآثار على جهاز الأثمان .
- الآثار في هيكل الإنتاج .
- الآثار في هيكل التسويق والتوزيع .
- الآثار في الجهاز النقدي الداخلي .
- الآثار في القطاع الخارجي للاقتصاد.
- توجيه رؤوس الأموال

أولاً: الآثار على جهاز الأثمان :

يحدث أو ينشأ التضخم في البداية عندما يحدث اختلاف في الأسعار النسبية فينعكس أثره على جميع الأسعار فتميل إلى ارتفاع هذا يعني في نفس الوقت زيادة في هوامش الأرباح وتوفر التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي تتسم أسعار سلعها بالارتفاع مقارنة بالقطاعات الأخرى عندما تحدث عملية النمو في هذه القطاعات وخاصة منتجة للسلع ذات الاستهلاك الواسع فتزيد دخول أصحاب هذه القطاعات من أجور، أرباح وفوائد..... إلخ.

وبذلك ينعكس تدهور جهاز الثمن على جهاز الدخل ويفقد هذا الأخير وظائفه كنظم ومصحح لعرض عناصر الإنتاج.

ثانياً: الآثار في هيكل الإنتاج:

إن تأثير التضخم على جهاز الأثمان وما يصاحبه من زيادة الأجور وأرباح وفوائد هؤلاء في قطاعات الإنتاج المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية سوف يؤدي لا محالة إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى تلك القطاعات على حساب الأنشطة الأخرى الإنتاجية والاستثمارية التي تعتبر أحد عوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية هذا الانحراف في حركة رؤوس الأموال يترتب عنه أن بعض القطاعات الصناعية سوف تعاني من عجز في الطاقة الإنتاجية وتعمل بمعدلات تشغيل منخفضة في حين أن القطاعات الصناعية الاستهلاكية تعاني من طاقة زائدة وتحتاج لأن تعمل بمعدلات تشغيل مرتفعة ولا تجد رؤوس أموال كافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية عندئذ يعاني الاقتصاد من انخفاض معدلات النمو .

1 - مذكرة ليسانس علوم بلقاسم معمري ، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم، تسيير، جامعة المدية، 2007، ص.49.

ثالثاً: الآثار في هيكل التسويق والتوزيع:

التضخم يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية والمضاربة فيزدهر هذا المجال المضاربة وتزداد قنوات التسويق وتنفوق الزيادة في أسعار التجزئة والزيادة في أسعار الجملة ويزيد الربح التجاري على الربح الصناعي ويتعدد وسطاء البيع. ويزيد ذلك من التضخم الأسعار فالإقتصاد الذي يعاني من التضخم ينشأ في طياته قطاع التجاري ميل الأفراد إلى توزيع ثرواتهم على الأصول الحقيقية. وتوزيعي طفيلي مكلف ولا يضيف أي قيمة حقيقية .

رابعاً: الآثار في الجهاز النقدي الداخلي :

يعبر التضخم عن فشل النقود في تأديتها لوظائفها الأساسية، وسيط للمبادلة ، مخزن للقيمة ومقياس للقيمة فأول وظيفة تفقدها هي عدو قدرتها على قيام دور مخزن للقيمة، مما يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار وبالتالي تحول الأفراد للاستهلاك وهذا نتيجة انعدام ثقتهم في العملة فيزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي وهو ما يزيد من

إن ما يجسم هذا الأثر أكثر هو أن يصاحب التضخم زيادة في الإصدار النقدي أو زيادة عرض النقود وزيادة حجم السيولة النقدية من شأنه أن يؤدي إلى الحد من الارتفاع أسعار الفائدة بالقدر الذي يجعل الارتفاع في أسعار الفائدة لا يستطيع أن يؤدي إلى ارتفاع تكلفت الاقتراض ومن ثم تتحول النقود في النهاية من جراء عجز الادخار والاستثمار إلى سلع وخدمات تتوطن في قيم اكتنازي (ذهب مضاربة عقارية)⁽¹⁾.

أما في السوق المالية في ظل التضخم يتجه الأفراد إلى المضاربة على أسهم وسندات المؤسسات القائمة والتي أرباح متزايدة بحكم ارتفاع الأسعار أسهم وسندات هذه المؤسسات خاصة المؤسسات التي تشهد منتجاتها ارتفاعاً متواصلاً في مستويات الأسعار.

يضاف إلى هذا أن النقود في حالة التضخم لا تفقد وظيفتها كمخزن للقيمة فحسب بل تتعدى إلى دورها كوسيط للمبادلة وأداة لدفع فادا ما احتاجت المشروعات والحكومة على حد سواء إلى كميات أكبر من الوحدات النقدية لمواجهة زيادة المدفوعات الناتجة عن ارتفاع الأسعار قد تلجأ إلى زيادة كميات الإصدار النقدي من جانب البنك المركزي وتوسيع البنوك التجارية في خلق الائتمان خاصة إذا كان هذا الإصدار دون مقابلات للكتلة النقدية أي لا تقابل الزيادة في كمية النقود دخولا تعبر عن حقيقة زيادة النشاط الاقتصادي ونمو الناتج الوطني أي أنه لا يوجد تناسب بين حجم وسائل الدفع مع الاحتياجات الحقيقية للتداول كل هذا من شأنه أن يفقد النقود فعاليتها في أداء وظيفتها كوسيط للتبادل فيذهب المتعاملون خاصة الأفراد إلى التخلص منها كما يفقد البنك المركزي السيطرة والرقابة على عمليات خلق الائتمان وخضع لرغبة الحكومة في التوسع في الإصدار النقدي الجديد وهذا ما يضعف استقلالية في إدارة نقود الدولة .

1 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص 83-84.

خامساً: الآثار في القطاع التجاري للاقتصاد:

ان الارتفاع المحلي للأسعار يعني وجود قوة شرائية داخلية متزايدة لا تقابلها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي ومن ثم يرتفع الميل الحدي للاستيراد وبالمقابل ينخفض الميل الحدي للتصدير نتيجة فقدان السلع المحلية مركزها التنافسي في الأسواق الخارجية وهو ما يحدث عجزاً في ميزان المدفوعات فتتهتز قيمة العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية وهكذا يزيد العجز في ميزان مدفوعات الاقتصاد الذي يعاني من التضخم .

إن في حالة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الميل للاستيراد تعني زيادة الطلب على السلع المستوردة فترتفع مدفوعاته مما يترتب عنها استهلاك الموارد الأجنبية و الاحتياطي النقدي الدولي الأمر الذي ينجر عنه اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية لعدم توفرها على الموارد النقدية الدولية التي بواسطتها تستطيع الحصول على مستلزماتها من الاقتصاد العالمي .

إن تطبيق الدولة أو إنتاجها نذهب الحرية (حرية التجارة الخارجية) فأنها تمر بحالات من التضخم الزاحف الذي ينتقل ثانياً من خلال أسعار السلع المستوردة من الدول التي تعاني من التضخم حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها يحقق فائضاً أو كان متوازناً (التضخم المستورد) .

سادساً: توجيه رؤوس الأموال :

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تقيد التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترفع أسعارها باستمرار و هي عادة السلع الترفيهية والكمالية التي يطلبها خاصة ذوي المداخل العالية .

كما يتجه قسم هام منها إلى تجارة الاستيراد والمضاربة في أسعار المباني والأراضي الزراعية وكذلك المضاربة التجارية .

وفي الأخير يمكن القول أن التضخم ظاهرة سلبية تؤثر على الناحية الاقتصادية كما أنها تؤثر على الجانب الاجتماعي كذلك المضاربة التجارية .

سابعاً: إعادة توزيع الدخل:

يؤدي التضخم على تغيير حصص فئات المجتمع من الناتج الحقيقي الذي يمثل صورة حقيقية للدخل التي تمثل عوائد عوامل الإنتاج التي يتحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية.

ثامناً: تقلبات سعر الصرف :

عادة ما تتعرض العملة إلى تقلبات مستمرة تحدث تغيرات في معاملات الاقتصاديات للدول نتيجة تأثير مجموعة من العوامل نذكر أهمها:

- 1- **التغيرات في قيمة الصادرات و الاستيرادات:** عندما ترتفع قيمة الصادرات مقارنة بالواردات فإن قيمة العملة ستتجه لارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة ،مما يشجع عملية الاستيراد من الخارج وهذا ما يعمل على إعادة توازن سعر الصرف .
- 2- **تغير معدلات التضخم:** بافتراض ثبات العوامل الأخرى ،يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف مما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع في قيمة العملة ،عندما ترتفع قيمة العملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر ،فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف العملات المختلفة .
- 3- **التغير في معدلات الفائدة:** إن زيادة في معدلات الفائدة الحقيقية* في البلد تجذب رؤس المال الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في السوق الصرف الأجنبي⁽¹⁾ أما ارتفاع معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان لجني المكاسب في سوق الأجانب ،إذن فارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف
- 4- **التدخلات الحكومية:** تحصل عندما يحاول البنك المركزي تعديل سعر الصرف العملة حينما لا يكون ملائما مع السياسة المالية والاقتصادية .
- 5- **العوامل السياسية والعسكرية:** ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين ، فتؤثر على المتعاملين في أسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناء على هذه الأخبار .

1 - عرفات تقي الحسن ، التمويل الدولي ، دار المجداوي ، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص 185.

المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم

المطلب الأول : نظرية كمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم

تعد النظرية الكمية للنقد هي أبسط النظريات في تفسير التضخم، وقد كان من المعتقد أن كمية النقود ذات علاقة وثيقة بالتضخم، وأن الزيادة في كمية النقود هي السبب فيه، ذلك لأن حالات التضخم التي حدثت عبر التاريخ كانت مصحوبة بزيادة في كمية النقود⁽¹⁾.

فالنظرية الكمية في إطار معادلة التبادل التي صاغها "أرفنج فيشر" في إطار كما يلي⁽²⁾:

حيث: M: كمية النقود المتداولة..... $MV = PT$

V: سرعة دوران وحدة النقد.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المبادلات.

والتي تبين أن أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغط تضخيمياً.

ولقد تمّ تطوير هذه الصيغة على يد ألفريد مارشال "وأعضاء مدرسة" كامبريدج".

فمدرسة كامبريدج لم تختلف في الفترة القصيرة عن نظرية الكمية الكلاسيكية، إنما الاختلاف في الفترة الطويلة، حيث تنمو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي، ومع الأخذ بعين الاعتبار اتجاه الطلب على النقود على النحو التغير فإن زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل الناتج القومي، فسوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور التضخم⁽³⁾.

ورغم الانتقادات التي وجهت للنظرية الكمية في تفسيرها للتضخم إلا أنها تبقى ذات فضل في التنبيه إلى خطوة الإفراط في خلق موجات تضخمية.

المطلب الثاني : النظرية الكمية كمفسر لظاهرة التضخم

يمكن أن نطلق على نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكنتري، "نظرية فائض الطلب"⁽⁴⁾، أي ارتفاع المستوى العام في الأسعار يعود إلى فائض الطلب الكلي، لا يقابله زيادة في المعروض النقدي؛ أي أن الزيادة في

1 - عرفات تقي الحسن، المرجع السابق، ص. 85.

2 - صالح مفتاح، محاضرات في الاقتصاد النقدي. غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2003/2002.

3 - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 292.

4 - نفس المرجع، ص. 293.

الطلب سواء في سوق السلع أم في سوق عوامل الإنتاج لا يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض السلعي، مما ينشأ عنه فائض في الطلب عن العرض والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وذلك استجابة إلى الزيادة في الطلب؛ فالزيادة في الأسعار هي نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات، سواء كان هذا الطلب استهلاكياً ناتجاً عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الحكومي⁽¹⁾.

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود كمفسر لظاهرة التضخم:

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة "ميلتون فيريدمان" نظرية الكمية إلى الحياة، ولكن في صورة جديدة ويقول فيريدمان أن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي، أو بعبارة أخرى نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، ويرفض بشدة القول بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة. فرغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف، وبالتالي إلى بطالة أقل في الأجل القصير بأنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة، وحدوث التضخم، بعد زوال الخداع النقدي، ولا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار (قطاع نقدي فقط)؛ لذلك يكون من غير الملائم استخدام سياسة لتخفيض معدل البطالة لأن أي محاولة لن تنجح في تحسين الأجور الحقيقية، وإنما تؤدي إلى زيادة معدل التضخم⁽²⁾.

1 - أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 398.

2 - محمد عزت، مرجع سابق، ص 301.

المبحث الثالث : أنواع لتضخم في اقتصاد الجزائر و أسباب.

يعاني الاقتصاد الجزائري على غرار بعض دول العالم من مشاكل اقتصادية مختلفة ابرزها التضخم والذي اختلفت انواعه وتعددت اسبابه وتراكمت اثاره على مختلف جوانب الاقتصاد الوطني وخاصة بعد تبني الدولة لسياسة الانفتاح على العالم الخارجي.

المطلب الاول :أنواع التضخم في اقتصاد الجزائري وأسباب سعر الصرف.

أولاً: أنواع التضخم

انواع التضخم في الاقتصادي الجزائري يواجه الاقتصادي الجزائري عدة انواع من التضخم يمكن ابرازها فيما يلي :

1. التضخم الناتج عن وضعية التضخم.
2. تضخم التنمية .
3. التضخم الانتقالي.
4. التضخم المستورد .

1) التضخم الناتج عن وضعية التخلف:

تعاني جل الاقتصاديات دول العالم الثالث مشاكل عديدة لا سيما الأمر الراجع إلى الأزمات أو الاختلالات البنوية في اقتصادها، والجزائر من هذه الدول لكنها حاولت جاهدة للخروج من دائرة التخلف وذلك منذ التسعينيات حيث تبنت نظام اقتصادي جديد ألا وهو نظام اقتصاد السوق تاركة بذلك كل شيء أمام الأمر الواقع في مواجهة قوى السوق.

وبما أن البنية التحتية للاقتصاد هشة فأن تحقيق التطور يستوجب الاخذ بعين الاعتبار جوانب عدة مؤثرة في الاقتصاد منها النمو الديمغرافي الذي عرف تطوراً هاماً حيث وصل خلال 2002م إلى حوالي 30 مليون نسمة وازداد إلى 35.1 مليون نسمة سنة 2009م مما يدل على زيادة الطلب مقابل وجود عرض محدود مما يزيد في حدة التضخم.

وكذلك الجانب الطبيعي ايضا له دور هام حيث يختلف توزيع الموارد الطبيعية بين المناطق مما يضطر السكان إلى الهجرة وما يخلق ما يعرف بالتضخم الجهوي وكذلك نقص الهياكل القاعدية مما صعب عملية التبادل بين مختلف مناطق الوطن وارتفاع تكاليف النقل التي تنعكس على ارتفاع الأسعار .⁽¹⁾

1 - صحراوي رضا . السياسة الاقتصادية المعتمدة في معالجة التضخم. مذكرة ليسانس المدية. 2006. ص59.

(2) تضخم التنمية:

أن التنمية هي تلك العملية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها للخروج من دائرة التخلف ونجد أن الجزائر ومن أجل دفع عجلة التنمية قد قامت بوضع وبرمجة عدة مخططات اقتصادية مست مختلف القطاعات الاقتصادية وجهات الوطن لكنها كانت غير كافية فكان لازما على الدولة تبني نظام جديد يتماشى مع الوضع وذلك يجعل الاقتصاد حرا وإفساح المجال لقوى السوق والقطاع الخاص.

(3) التضخم الانتقالي:

وهو يحدث في إطار ميكانيزم إعادة تسوية الاختلال الموجود بين والطلاب الظاهر علم المستوطن الوطني .

والجزائر مرت بمرحلة انتقالية في بداية التسعينات بانتهاجها نظام اقتصاد السوق بحيث ارتفعت الأسعار في الوقت الحاضر بشكل كبير ومس هذا ارتفاع السلع والخدمات وزيادة الطلب عليها.

فالاقتصاد الوطني تأثر سلبا بحالة الدينار في مجال التضخم الذي هو وليد فقدان القدرة الشرائية إذ أن تخفيض قيمة العملة الوطنية كان يهدف بالأساس إلى رفع الصادرات وتقليل الواردات وهذا ما لم يحدث في الواقع.

(4) التضخم المستورد:

ينظر إلى هذا النوع من حيث مصدره فإذا كان ناتجا عن ضغوط تضخمية داخلية يسمى "تضخم الطلب" أما إذا كان ناتجا عن ضغوط تضخمية خارجية فيكون هناك "تضخم التكاليف"

وتوجد هناك ثلاث عوامل رئيسية تفسر انتقال التضخم الاجنبي إلى الأسعار الداخلية⁽¹⁾

ترجيح وتغيير أسعار السلع المستوردة بواسطة مؤشر القيم الوحدوية ويتم حسابه على اسعار ثماني فئات استعمال.

تمارس الزيادة في الأسعار المستوردة أثر مباشرا عل تطوير أسعار الاستهلاك سواء تم بيع السلع على حالها أو تم تحويلها فقد تحملت ثلاث فئات سلعية على الخصوص (الحبوب-السكر-المنتجات الحليبيه) التي تقارب قوة ترجيحها الكلية في مؤشر أسعار الاستهلاك حدود 20٪ ارتفاع الأسعار النفط ومندمج في الاقتصاد العالمي من خلال الصادرات والواردات اللذان يثيران آثارا سلبية تنعكس على الاقتصاد الوطني وكذلك العولمة وما ينجم عنها من فتح الأسواق وإلغاء للقيود الجمركية على السلع المستوردة حاملة معها أخطارا تهدد اقتصاديات الدول الضعيفة ومنها الجزائر.

1 - التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2007 من الوضع النقدي و الاقتصادي. ص 66.

ثانيا: أسباب التضخم في الجزائر

إن أسباب التضخم في الجزائر متعددة ومختلفة، إذ أنه لا يمكن حصرها وتحديدتها بسهولة، وهذا راجع إلى قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، وعدم تعمق الدراسات الموجودة في تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر.

غير أنه وبشكل عام يمكن القول أن تطور ثلاث متغيرات هي: الطلب على السلع والخدمات وعرضها وعرض النقود وتغير قيمة العملة، والتي تفاعلت فيما بينها أدت إلى ارتفاع الأسعار، وفيما يلي سنتطرق إلى كل متغير على حدى.

1) ارتفاع الطلب الداخلي:

إن ارتفاع الطلب الداخلي على السلع والخدمات يرجع أساسه على عاملين أساسيين كان لهما الأثر المباشر على مستوى هذا الطلب، وبالتالي على مستوى الأسعار، فمن جهة فإن النمو كان له أثر فعال في حركة التضخم، حيث أن الزيادة السكانية تؤثر على حجم الطلب على السلع والخدمات، فكلما زاد حجم السكان زاد حجم الطلب الداخلي، غير أن الجهاز الإنتاجي عاجز عن تلبية الطلب الإضافي، فما كان على الجزائر سواء اللجوء إلى الاستيراد بغرض تلبية هذا الطلب الإضافي، وبالتالي استيراد التضخم، ومن جهة أخرى فإن الزيادات المستمرة في الأجور والتي لم تفسر لا بتحسين الإنتاجية ولا بندرة اليد العاملة أثرت تأثيرا فعالا وساعدت على زيادة الطلب الداخلي، خاصة أن طبقة الأجراء هي التي تستحوذ على أكبر نسبة من الاستهلاك الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

2) ارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن وفرة اليد العاملة التي يتميز بها الاقتصاد الوطني، أدت إلى استحواد الأجور على النسبة العالية من مجموع تكاليف الإنتاج. حيث أنها تشكل من 40 إلى 90% من هذه التكاليف، فأى زيادة في هذا الأجور تؤدي بالضرورة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، الأمر الذي أثر بصفة مضاعفة على مستوى الأسعار، هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية، والمواد النصف مصنعة المستوردة، وكذلك إتلاف وسائل الإنتاج وارتفاع تكاليف صيانتها⁽¹⁾، كل هذه العوامل ساهمت بصورة مباشرة في ارتفاع تكاليف الإنتاج، الذي تبعه ارتفاع في أسعار السلع والخدمات لتعويض تلك التكاليف.

3) الإصدار النقدي الجديد:

ما يمكن تسجيله في هذا الصدد هو إن زيادة الكتلة النقدية لا تعتبر سببا حقيقيا في إحداث التضخم في الجزائر، لكن هذه الزيادة في كمية النقد أكبر من أحجام متغيرات اقتصادية أخرى، كالناتج الداخلي الخام، الأمر الذي أدى إلى حدوث الاختلال "والشيء الملاحظ هو أن الكتلة النقدية تضاعفت بـ 70 مرة ما بين سنتي

1-M . Benachenhou : "d'inflation D'évaluation Marginalisation "Edition dar echrifabouzareah - Alger- 1992.p07

1966 و 1991 وهذا الأمر مبالغ فيه إذا ما قمنا بمقارنتها مع الناتج الداخلي الخام الذي تضاعف بـ 27 مرة فقط ما بين 1967 و 1990" ⁽¹⁾.

وأن هذا التباعد الكبير بين معدل زيادة الكتلة النقدية ومعدل زيادة الناتج الداخلي الخام، يرجع أساسا إلى الطريقة التي اتبعتها الجزائر في تمويل الاستثمارات، فلجأت إلى الإصدار النقدي الجديد دون أن يكون هناك تحسين وارتفاع في الناتج الداخلي الخام، الأمر الذي أدى إلى التأثير على الطلب الداخلي وبالتالي على مستوى الأسعار.

4) تقلبات أسعار صرف العملة:

إن معظم الأسعار الحقيقية للسلع في الأسواق الدولية لم تعد تحدد استنادا لتكلفة إنتاجها أو ظروف العرض والطلب عليها، بل انطلاقا من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية المستعملة في تغذية الالتزامات الناشئة عن التعامل بها وهذه التقلبات ترتبط مباشرة بالتغيرات الكبيرة في قيمة الصادرات والواردات، مما يجعل مستويات الأسعار بعيدة جدا عن الاستقرار، إضافة إلى هذا فإن الشروط المجحفة التي تفرضها المؤسسات المالية والنقدية الدولية من خلال عمليات تقديم القروض والتمثلة في رفع الدعم عن أسعار السلع والخدمات الأساسية وتخفيض قيمة العملة الوطنية بنسب عالية جدا، أدت إلى رفع الحواجز التي تحد من انطلاق الأسعار الداخلية نحو الارتفاع.

مما يجعل الأسواق الداخلية أكثر انفتاحا لاستقبال السلع والخدمات المستوردة بأسعار مرتفعة، وبالتالي استيراد التضخم.

المطلب الثاني: تطور أنظمة التسعير والصرف في الجزائر.

لقد عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدّة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:

المرحلة الأولى: 1962 إلى 1970

"في بداية الاستقلال أمنت الجزائر لعملتها حرية التبادل و التحويل الكلي داخل منطقة الفرنك" ⁽²⁾

ولقد كان النظام النقدي في هذه الحالة المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1970 مسيرا باتفاقيات بريننودز. فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0,18 غ منالذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، تاريخ إنشاء العملة الوطنية وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة

1-H.Bali " inflation et mal- développement en Algérie"- Office de publication universitaire(03-93).p205.

2 - محمود حميدات، " مدخل للتحليل النقدي "، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون. الجزائر، 2000، ص154.

الفرنسية سبب ضعفها ما أدّى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات و هو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار المخططات الرباعي الأول 1970-1973 وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية و النقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية . هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف و التي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدّة أدوات : الحرية، النظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.

المرحلة الثانية : 1971 إلى 1987 .

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بريتن ودوز عن تعويم أسعار الصرف تم اتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاقا لمخطط الرباعي الثاني 1974 - 1977 وقد سعى هذا النظام الجديد للتسعير إلى تحقيق هدف مزدوج هو ⁽¹⁾:

- * توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية ، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة.
- * السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنوّاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيّرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

فبتخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973 و ظهور معدل مرّن للصرف، كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة. «حيث منحت لكل عملة منها ترجيحا محددا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات سمح لها بالخروج نهائيا من منطقة الفرنك حيث قيمته تتحدّد بالنسبة لهذه السلة الخاصة» ⁽²⁾.

إن الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية ساهمت في كبح عملية التصدير والرفع من المستوى التضخم ، كم امارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد مجملها مناقضة للتطور الصناعي المشروع في 1966 . فقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و 1986 أي أن الدولار الأمر يكسب قوة كبيرة في أسواق المالية العالمية، وبعد 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري. فأصبح التغيّر النسبي لكل

1 - محمود حيدات، المرجع السابق، ص 156.

2 - MOURAD BENACHENHOU, «Inflation d'évaluation marginalisation», MAISON D'édition, ECH, RIFA, (sans Anne), p22.

عملية تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974 وهذا ما اعتبر تمهيد السياسة التسيير الحر كي لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.

المرحلة الثالثة: 1988 - 1994 .

لقد أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول 1986 ،وكذا تضخم مواعيد الاستحقاق للديون الخارجية إلى دخول الاقتصادي الجزائري في أزمة حادة تميّزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة. وخاصة ميزات المدفوعات كما ساهمت الاختلالات السياسية والاقتصادية والعلمية لسنوات 1988 والتي مست بالضرورة البلدان ذات الاقتصاد الإداري في ظهور آثار مباشرة على الاقتصاد الجزائري وعلى الوضعية الاجتماعية مما أحدث مظاهرات شعبية كبيرة في أكتوبر 1988 والتي أعطت عهدا جديدا لتلاشي نظام التسيير الاشتراكي مما استوجب إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات اقتصاد الوطني. تهدف إلى الانتقال التدريجي وبخطى سريعة من الاقتصاد المخطط والمسيطر مركزيا إلى الاقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي و المالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، ومن أجل هذا فقد أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار للمعاملات الجارية بعد 3 سنوات وفي هذا الأثناء ثم البدء في جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية في الخارج، حيث تمت عملية تعديل صرف الدينار وفقا لتنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق منذ نهاية 1987 إلى غاية سبتمبر 1992 «حيث انتقل معدل صرف الدينار من 9,4 دج / \$ في نهاية 1987 إلى 71,7 دج / \$ في نهاية مارس 1991»⁽¹⁾.

واستقر على هذا الحال إلى أن تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 ٪ بتاريخ 30 / 09 / 91 وفقا لاتفاقية FMI وبهذا التخفيض بلغ معدل سعر صرف الدينار 22,5 دج / \$ واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994 . ويمكن أن تبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى 1994 :

الجدول رقم (01): مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار خلال الفترة الممتدة من 1987-

1994.

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	4.9	5.91	7.61	10	17.7	22.5	22.5	22.5

Source: Rapport 2001. Banque d'Algérie évolution

في ظل الانفتاح على اقتصاد السوق بعد سقوط الاشتراكية قدمت السلطات العمومية للبنك المركزيوظيفتين أساسيتين هما: الرقابة على الصرف وتعديلا لاقتصاد ،وفي هذا الصدد نجد أن السلطات العمومية حرصت على

1 - TALIN KORANCHELIANE ,«The Equilibrium RealExchange Rate in a Commodity-Algeria's experience»,IMF working paper, July 2005, p5.

تخصيص الموارد بعقلانية وعلى التحكم في التضخم بغرض استقرار قيمة الدينار كما حاولت التخفيف من الفوارق التي يعاني منها الدينار الجزائري بتقريب قيمته الرسمية من قيمته الحقيقية.

المرحلة الرابعة: بعد 1994 إلى يومنا هذا:

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية و اتفاق التمويل الموسع مع F M I. حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40,17 %. وكان قبل ذلك قد فقد 50 % من قيمته عام 1990، وما بين 25 % و 30 % ما بين 1993، 1991.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70 %. وذلك ما بين شهر أبريل و سبتمبر 1994» وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % وتبعه انخفاض بحوالي 13 % بين 1998 - 2001 ، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا المالية و هذا منذ أوائل 2002»⁽¹⁾.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 % ، وهذا الإجراء بهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية . لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء . مقابل أبرز العملات الأجنبية. و بين جوان و ديسمبر 2003 ، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11 % وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7,5 %. وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو في سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة . وفي ما يلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو من 2005 - 2008 :

جدول رقم (02) يبين تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من 2005-2008

دج/€ ، دج/\$

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار	73.36	72.64	69.36	63.86
الأورو	91.30	91.24	94.99	96.61

source : www.bank-of-Algeria.dz/march2.htm

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لتغيرات الوضع النقدي في الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب إلى آثار التضخم في الجزائر حيث سنتناول آثاره على الاستهلاك والدخول والاستثمار، و آثاره على ميزان المدفوعات وعلى توزيع الدخل.

أولاً: آثار التضخم على الاستهلاك و الادخار و الاستثمار في الجزائر

التضخم يؤدي بالنقد إلى فقدان قيمتها و ضعفها في تأدية وظائفها الأساسية المعروفة، و ينجم عن هذا إضعاف ثقة الأفراد في العملة فيزداد ميلهم للاستهلاك بينما يضعف حافزهم للادخار، ففي فترات التضخم تتدهور القدرة الشرائية مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى مدخراتهم السابقة للاقتطاع جزء منها وإنفاقه على السلع الاستهلاكية رغبة منهم في الحفاظ على مستوى الاستهلاك المعتادين عليه قبل ارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

أما في حالة الاستقرار النقدي فقد يحدث العكس بحيث يقوم الأفراد بتوزيع دخولهم النقدية بين الاستهلاك و الادخار، وهذا ما يبينه الجدول رقم (03):

الجدول رقم (03): يبين توزيع الدخل النقدية لأفراد بين الاستهلاك والإدخار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدخل المتاح	328.8	430.6	603.2	712.4	850.3	1093.8	1297.3	1490.7	1696.2	1810.5
الاستهلاك	320.4	410.4	547	644.4	843.2	100.9	1331.9	147.4	564	1661
الادخار	7.4	20.4	56.3	68	7.1	-7.1	-34.6	73.2	115.2	149.6

المصدر: الوزارة المنتدبة للتخطيط. الوحدة: مليار جزائري

من خلال هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية تخصص عالية من دخلها المتاح للاستهلاك و نسبة قليلة توجه للادخار ففي سنة 1990 نرى أن الدخل المتاح بلغ 328.8 مليار دينار جزائري بينما الاستهلاك بلغ لنفس السنة 320.4 مليار دينار جزائري، في حين أن الادخار بلغ لنفس السنة 7.7 مليار دينار فقط. وكان هذا نتيجة لتحرير الأسعار.

كما عرفت سنة 1992 كذلك نسبة تضخم وكانت أكبر من 1994 إلى أنها لم تشهد نفس آثار 1994 و هذا راجع إلى أن الأسعار كانت مدعومة من طرف الدولة أما في سنة 1995 فقد قدر الادخار بـ 7.1 - مليار دينار جزائري وكان بالسالب، و في سنة 1996 قدر أيضا بالسالب 43.6 - مليار دينار جزائري، أي أن العائلات كانت تستهلك أكثر من دخلها المتاح مما دفع إلى اللجوء إلى مدخراتها السابقة من أجل تغطية الاستهلاك ودفعها إلى الاستدانة.

1 - نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، ص 338.

و لكن بعد هذه السنة (1996) بدأ الادخار يتحسن، و ذلك لانخفاض معدل التضخم، و الزيادة في الادخار لا يعني أن الزيادات في الدخل، لأن الأجور بقية ثابتة لمدة طويلة، ما عدا الزيادة الأخيرة في الأجر القاعدي المقدرة ب 15 ٪. ولكن بالرغم من هذا فان أغلب طبقات المجتمع انخفضت الدخل الحقيقية لها بحوالي 10 مرات بسبب تحرير الأسعار لمختلف السلع والخدمات، هذا ما أضعف القدرة الشرائية لغالبية الأسعار الجزائرية و بالتالي قدرتهم على الادخار.

ثانيا: أثر التضخم على الاستثمار.

عند حدوث التضخم يتخذ المستثمرون قرارات خاصة بحيث يؤدي توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل إلى زيادة الطلب من طرف الأفراد للتخلص من قيمة النقد الذي فقد قيمته هذا ما يوهم المنتجين بزيادة حقيقية في الطلب و التي ممكن أن تستمر لفترة طويلة هذا ما ينجم بمعدل يفوق طاقة الاستهلاك في المدى الطويل ، وبذلك يحصل التوازن بين العرض والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني. والمعروف أن أسعار السلع الاستهلاكية الكمية هي الأولى التي ترتفع عند وجود قوى تضخمية ، مما يؤدي بالمستثمر التوجه لرفع الطاقة الإنتاجية في هذا المجال دون القطاعات الصناعية الأخرى، ومن هنا يكون توجيه الاستثمارات فيغير صالح الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

ويعتبر التضخم كما أشرنا سابقا مضر بالاستثمار ، بحيث من يمكن الصعب تقدير مردودية المشاريع عمثلا ارتفاع أسعار مواد البناء والإسمنت والذي كان في سنة 1991 أدى إلى توقف عدة ورشات، وبالتالي إعادة تقييم المشاريع أصبح أمرا ضروريا في بداية تنفيذ الأعمال ، كما أن استمرار ارتفاع أسعار المواد الأولية أصبح أكثر خطورة بانخفاض قيمة الدينار. كما يكون للتضخم آثار سلبية وذلك من خلال توجيه رؤوس الأموال إلى المضاربة على الأراضي الزراعية و التجارية ، بحيث يكون شراؤها بهدف بيعها بأسعار أعلى، أو امتلاك العقارات بدل من أنشطة تجارية.

وفي هذا السياق فإن عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2005م عند الوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) بلغ 2255 مشروع بقيمة إجمالية يقدر بـ: 78951 منصب عمل.

الجدول رقم(04) يبين المشاريع المصرح بها لسنة 2005.

المشاريع	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة مليون دج	النسبة	عدد الأجراء	النسبة
المشاريع الوطنية	2171	96	398612	78	70295	89
المشاريع الأجنبية	35	2	19104	4	4145	5
المشاريع عن طريق الشراكة	49	2	93813	18	4511	6
المجموع	2255	100	511529	100	78951	100

المصدر : الوكالة المحلية لتطوير الاستثمار 2005(ANDI).

من خلال تطرقنا للجدول رقم (04) نلاحظ ان عدد المشاريع الوطنية بلغ 2171 مشروع ما يمثل 96 ٪ من إجمالي الاستثمارات يقابله 35 مشروع أجنبي أي بنسبة 2 ٪ ويرجع هذا التباين إلى ضعف المناخ الاستثماري الوطني وكذا قيمة العملة الوطنية فاعليها مركز في قطاع الخدمات.

(1) أثر التضخم على توزيع الدخل

يؤثر التضخم على جميع أفراد المجتمع، فمنهم من يستطيع زيادة دخله وهي نسبة ضئيلة، لكن الأغلبية تترك بدخل يزيد أقل من معدل الأسعار أو بشرة ناقصة قد اقتطع التضخم جزءا منها، ومن هنا يعاد توزيع الثروة و الدخل في المجتمع.⁽¹⁾

أو بالأحرى يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة، كأصحاب المعاشات و الموظفين مثلا، أي تتناقص قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات، و بالتالي تزداد دخول أصحاب الأجور المتغيرة كرجال الأعمال و المستقلين بالتجارة و الوسطاء. وهذا ما سيوضحه الجدول رقم (3) :

الجدول رقم (05) يبين المداخيل الخاصة بالأسر خلال الفترة 2000-2004

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
العاملون في الإدارة	404.9	453.5	489.3	542.8	596.3
العاملون خارج الإدارة	479.7	518.9	539.6	573.7	648.3
المجموع	884.6	972.4	1028.9	1116.5	1244.6

المصدر: ONS

من خلال الجدول رقم (05) أن مداخيل الأسر الجزائرية في تحسن مستمر ففي العمل في الإدارة قفزت من 404.9 مليار دج سنة 2000م إلى 598.3 مليار دج سنة 2004م، وكذلك العمل خارج الإدارة إذ بلغ سنة 2000م 479.7 مليار دج أما في سنة 2004م فقد بلغ 648.3 دج.

(2) أثر التضخم على ميزان المدفوعات.

للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات، إذ يحدث عجزا و ذلك بزيادة الطلب الكلي داخالا للدولة والتي لا يقابلها زيادة كافية في الإنتاج المحلي، و عليه فان الكميات التي كانت ستصدر فإنها تستهلك محليا، و بالتالي زيادة الواردات من جهة، و نقص الصادرات من جهة أخرى، هذا ما يؤدي إلى تفاقم و استمرار العجز في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الذي به علة التضخم.

1 - نبيل الروبي، المرجع السابق، ص 341.

الجدول رقم (06) يبين تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة 2003-2007

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	ميزان رأس مالي	الرصيد الاجمالي	سعر البترول بالدولار
2003	24.47	-13.32	11.14	-01.37	07.47	29.03
2004	32.22	-17.95	14.27	-01.87	9.250	38.66
2005	46.33	-19.86	26.27	-04.24	16.94	54.64
2006	54.74	-20.68	34.06	-11.22	17.73	65.85
2007	60.95	-26.35	34.24	-01.05	29.55	74.95

المصدر: التقرير السنوي 59 البنك الوطني الجزائر 2007.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن سنة 2007 تميزت من زاوية الوضعية الخارجية بتحسين قوى في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات مقارنة مع سنة 2006 التي سبق وأن سجلت هي الأخرى أداء بارزا في ظل تميز بنمو قوي في واردات السلع والخدمات.

كما تميزت سنة 2007 أيضا بظاهرة جديدة وهي الفائض الإجمالي في ميزان المدفوعات أصبح قريبا جدا من فائض الحساب الجاري الخارجي المقدر بـ 30.60 مليار دولار ولقد تدعمت سلامة ميزان المدفوعات بالمحيط الخارجي المواقي في مجال تطوير أسعار المحروقات حيث ارتفع السعر المتوسط لبرميل البترول 74.95 سنة 2007 مقابل 29.03 و 69.85 سنة 2006 وهو ما يعادل ارتفاع بمقدار 13.8٪ ما بين 2006 و 2007. كما بلغت صادرات المحروقات 59.61 مليار دولار سنة 2007 بارتفاع يقدر بـ 11.2٪ بالرغم من انخفاض حجم الصادرات.

من جهة أخرى بقيت الصادرات خارج المحروقات ضعيفة في 2007 بـ 0.98 مليار دولار بل توجد في حالة تراجع مقارنة بسنة 2006 ظاهرة أخرى تميز ميزان المدفوعات الجاري خصوصا في 2007 حيث كان معدل النمو في هذا المجال يساوي 27.4٪ حيث بلغ مستوى الواردات في هذه السنة 26.35 مليار دينار مقابل 20.68 مليار دولار في سنة 2006 و 13.32 مليار دولار في 2003.

تجدر الإشارة إلى الأثر الإيجابي للتخفيض القوي للدين الخارجي سنتي 2005 و 2006 يتضح جليا على مستوى خدمات العوامل (تسديد الفوائد) التي انتقلت من 0.76 مليار دولار إلى 0.23 مليار دولار سنة 2007.

كما يتضح أيضا أثره الإيجابي على مستوى رأس المال في سنة 2007 إذ لا ترتفع تسديدات أقساط الدين الخارجي إلا إلى 1.28 مليار دولار في سنة 2005 وبالنظر للعجز الضعيف في سنة 2007 بتميز حساب رأس مال باتجاه نحو التوازن.

كما اننا نلاحظ خلال السنوات تسجيل أي عجز في ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى التطور و الارتفاع المستمر في أسعار البترول من 29.03 دولار سنة 2003 إلى 74.95 دولار سنة 2007.

خلاصة

لقد تطرقنا في هذا الفصل غل مفاهيم ونظريات الاستقرار النقدي الذي يعتبر الشغل الشاغل لدى السلطات النقدية في كل بلد. حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى عموميات حول الاستقرار النقدي والمتمثلة في التضخم ومكوناته وآثاره الاقتصادية وتقلبات سعر الصرف.

أما المبحث الثاني فقد خصص إلى تحليل الفكري لظاهرة التضخم ورأينا من خلال النظريات المحددة لتضخم التي أجمعت أن التضخم ناتج عن زيادة الطلب على السلع والخدمات أو زيادة تكاليف الإنتاج.

أما المبحث الثالث فقد خصصناه لدراسة الجزائر في مجال التضخم وسعر الصرف، وكما لاحظنا من خلال هذه الدراسة أن التضخم كان ولا زال احد أهم المشكلات الاقتصادية التي تنال قسط كبير من الاهتمام من طرف المنظرين والخبراء الاقتصاديين والحكومات، ويمثل امتحانا صعبا لسياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، الجهوي والدولي، لما له من آثار بالغة ومتعددة على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي وعلى المجالات الاجتماعية.

ولقد كان التضخم في الجزائر من بين العوامل الأساسية التي أثرت في تدهور القوة الشرائية، إلا انه لا يمكن نفي بعض مبادرات ذات طبيعة ظرفية قد اتخذت من وقت لآخر، ولكن بدون الوصول إلى نتائج مرضية.

أما بنسبة لتطورات أسعار الصرف في الجزائر فقد مرت بأربعة مراحل فكانت كل مرحلة تختلف عن غيرها فمثلا خلال سنة 1994 كانت تعتبر المرحلة التي تم فيها خفض سعر صرف كبداية للدخول نظام التعويم المدار وإعطاء القيمة الحقيقية للعملة.

لدى يتضح لنا أن سعر الصرف يلعب دورا هاما في تحقيق التوازن الاقتصادي لذا لبدأ أن يكون في مستواه الحقيقي وبتالي للمحافظة على استقرار قيمة الدينار يجب الحفاظ على معدل تضخم منخفض واستثمار احتياطات الصرف.

الفصل الثالث

تحليل التضخم وتقييم السياسة النقدية

وسعر الصرف في الجزائر

— تحليل معدلات التضخم في الجزائر

— تقييم السياسة النقدي في الجزائر

— تقييم سعر الصرف

مقدمة الفصل :

تعتبر السياسة النقدية مجموعة إجراءات وتدابير هدفها تنظيم الإصدار النقدي وكذلك الرقابة على الائتمان. إذ لا يمكن الفصل بين دائرة النقد ودائرة الائتمان في التأثير على حركة الأسعار.

والسياسة النقدية بأدواتها تلعب دورا هاما في الحد والتقليص من حدة التضخم لذلك ارتأينا في هذا الفصل أن نتطرق إلى ثلاث مباحث، حيث في المبحث الأول تحليل لمعدلات التضخم في الجزائر، و المبحث الثاني محاولة تقييم السياسة النقدية المطبقة في الجزائر عبر محطتين هامتين في تاريخ السياسة النقدية في الجزائر هما مرحلة ما قبل صدور قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض والمرحلة التي تليه وهي ما بعد صدور قانون 90/10 المتعلق بالنقد والقرض. أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى تقييم سعر الصرف في الجزائر .

المبحث الأول : تحليل معدلات التضخم في الجزائر .

لقد عرفت الفترة الممتدة من 2000-2012 عدة تطورات وتغيرات هامة مست مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري فمنها ما هو نقدي وفي هذا المبحث سنتطرق إلى تطور معدلات التضخم .

المطلب الأول :تطور معدلات التضخم ما بين 2000-2004 .

جدول رقم (07) يبين تطور معدلات التضخم ما بين 2000-2004

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم %	0.34	4.2	1.42	2.6	4.6

المصدر : ons غرداية

لقد عرف معدل التضخم في الجزائر أدنى قيمة له إذ سجلت سنة 2000 معدل 0.34 وهذا راجع إلى الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية في السنوات السابقة لكن عاود معدل التضخم الارتفاع بداية من سنة 2001 حيث سجل ما نسبته 4.2 % .

و 1.42 % في سنة 2002 ويرجع ارتفاع معدل التضخم إلى قيام الدولة بزيادة الأجور للتوظيف العمومي وكذا المشاريع والبرامج التنموية التي صدرت لها مبالغ مالية معتبرة خلال هذه الفترة مما أدى إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الأمر الذي انعكس سلبا على معدلات التضخم. وخاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من سنة 1999 إلى غاية 2004 وماتنتج عنه من ضخ كتلة نقدية كبيرة في السوق .

المطلب الثاني :تطور معدلات التضخم ما بين 2005-2009

جدول رقم (08) يبين معدلات التضخم ما بين 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم %	3.2	2.5	3.5	4.8	5.7

المصدر : ons غرداية

بعد أن تم تقليص معدل التضخم في سنتي 2005 و 2006 ونم ضعيف في المستوى العام للأسعار الاستهلاك تميزت سنة 2007 بعودة تضخم قوي (3.5%) لا زالت وترته بعد في حدود التحمل وان كانت الاتجاه يبدوا تصاعديا بشكل واضح. فلقد تضافرت ظاهرتان دفعت الأسعار الزيادة بحيث ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية بقوة لاسيما المنتجات الفلاحية الطازجة هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار المنتجات ذات صلة بالواردات حيث كانت عرضة للصدمة على مستوى الزيادات في الأسعار العالمية خصوصا الزيادات في أسعار الحبوب والمنتجات الحليبية والجزائر تعبر واحدة من أكبر مستهلكي القمح والحليب المستوردين في العالم⁽¹⁾ وكذلك زيادة الحد الأدنى من الأجور بنسبة 3.7%.

ارتفع المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك ب 3.9% كمتوسط سنوي في 2007 مقابل 1.8% في سنة 2006 فلقد ارتفعت أسعار الجملة للفواكه والخضر من 1.7% في سنة 2005 إلى 5.9% في 2006 و 16.9% سنة 2007 و 20.73% سنة 2009 .

وقد نتجت هذه الزيادات عن ارتفاع أسعار البطاطا ونموها الذي قدر ب 41.3% وكذلك نمو أسعار الفواكه الطازجة الذي بلغ 17.6% في سنة 2007 مقابل 6.29% للفواكه الطازجة وكذلك اللحوم البيضاء 19.96% ولحم البقر 16.29% سنة 2009.

أسعار الإنتاج الصناعي :

بعد تباطؤ في التضخم الملاحظ في سنة 2006 في القطاعين الخاص والعام تميزت سنة 2007 باستئناف الزيادة في الأسعار إذا ارتفعت الأسعار في القطاع العمومي بنسبة 3.1% مقابل 2.4% في سنة 2004 وفي القطاع الخاص بلغت 1.9%.

وفي سنة 2007 وباستئناف صناعات النسيج والجلود التي تراجعت أسعارها ب 1.3% و 2.2% على التوالي فقد ارتفعت الأسعار في فروع الأنشطة الصناعية العمومية الأخرى وقد نتج هذا التطور أساسا بفعل أربعة أنشطة : قطاع المناجم وقطاع مواد البناء وقطاع الصناعات المتنوعة وقطاع الصناعات المعدنية والحديدية والميكانيكية الذي تجاوز ارتفاع الأسعار فيها كلها 5.5%.

تعتبر الزيادة السنوي في أسعار مواد البناء هي الثابتة من حيث الارتفاع حيث بلغ 7.4% وهذا قطاع تسارع في التضخم بشكل واضح حيث فاق التضخم 1.2% للمرة الأولى منذ أربع سنوات وقد نتج ذلك عن ارتفاع أسعار المواد الإسمتية ب 6.8% ويعكس هذا التضخم في نفس الوقت عدم الكفاية العرض للنمو القوي في الطلب الذي حفزه البرنامج الهام لبناء المساكن والأشغال العمومية وذلك من خلال البرنامج الخماسي لدعم نمو (2005-2009).

1 - تقرير البنك الجزائر 2007 حول الوضع النقدي والاقتصادي .

أما بنسبة لقطاع الصناعة الغذائية فقد تسارع التضخم الذي كان سالبا في 2005 لينتقل إلى 1.5% سنة 2006 و 2.2% في 2007 و 0.57% في 2009 مع ذلك تبقى وترته دون متوسط التضخم السنوي للسنوات السبع الماضية (2.9%) وهذه الزيادة في الأسعار نتجت بشكل أساسي عن ارتفاع تكاليف المواد الأولية فقد شهدت أسعار صناعة علف الحيوانات ارتفاعا ب 4.7% وذلك بفعل ارتفاع أسعار الصوجا والذرة الصفراء كما ارتفعت أسعار صناعة الحليب ب 3.9% بسبب الزيادات القوية في أسعار مسحوق الحليب المستورد كما ارتفعت أسعار البذور بشكل جوهري بنسبة 3.2%.

منذ سنة 2000 قدر متوسط الزيادة السنوية في أسعار الإنتاج الصناعية في القطاع الخاص ب 1.1% وتضخم يقل بنقطتين عن التضخم في الصناعة العمومية . وفي سنة 2007 سجلت ثلاث فروع صناعية أداء سيئا في مجال التضخم بزيادات سنوية تفوق 3.2% وهي كل من :

- قطاع الصناعة الغذائية .
- قطاع الصناعة المعدنية والحديدية والميكانيكية.
- قطاع مواد البناء.

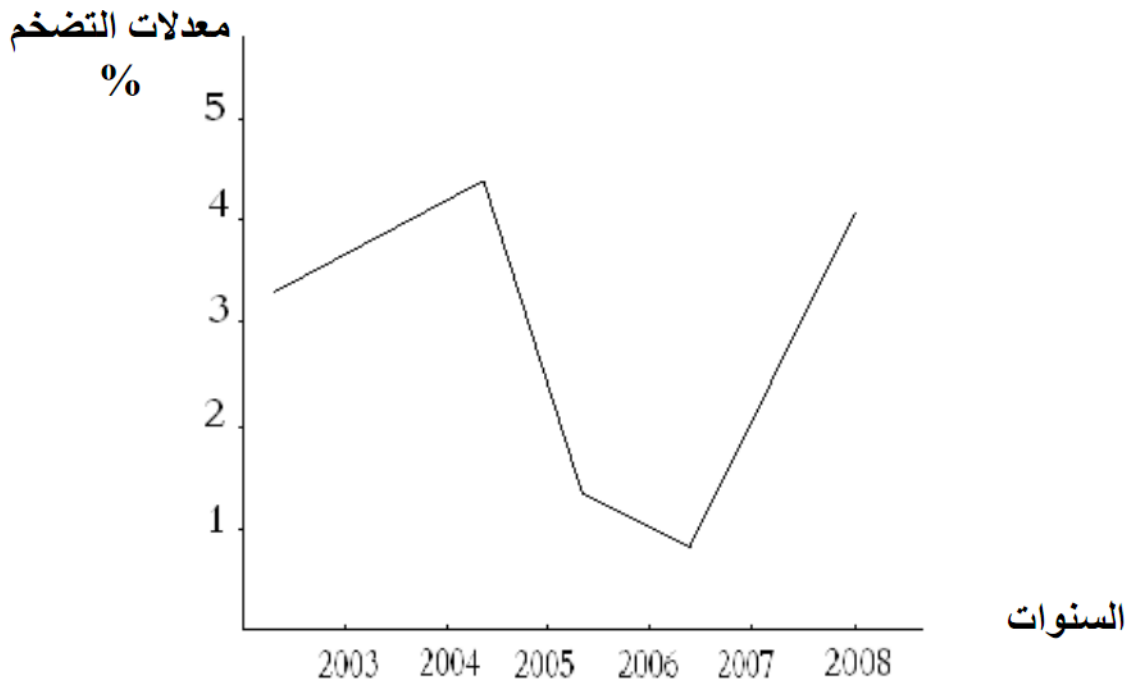
أسعار الاستهلاك :

ارتفعت أسعار المنتجات التي جزء كبير منها مستورد 5.4 في 2007 وهي وتيرة أسرع ب 1.6% نقطة مقارنة بالمؤشر الوطني مقابل في 2.3% في 2006 كما عمل التضخم المستورد الناتج عن النمو القوي في أسعار المنتجات الغذائية خاصة الحبوب والمنتجات الحليبية على نقل أسعار التجزئة الداخلية إلى 3.9% كمتوسط سنوي وهو المستوى الأعلى منذ ثلاث سنوات كما أن عودة التضخم في 2007 يمكن اعتباره ظاهرة ذات بعد عالمي .

وفيما يخص سنة 2009 ارتفعت أسعار المادة الغذائية ب 7.77% لاسيما البيض ولحم الخروف والخضر الطازجة والسّمك الطازج .

فيما يلي منحنى بياني يبين التضخم السنوي المتوسط في الجزائر من 2003 إلى 2007

الشكل رقم (05): التضخم السنوي



المصدر: تقرير بنك الجزائر ص 69.

المطلب الثالث: تطور معدلات التضخم ما بين 2010-2012.

جدول رقم (09): يبين معدلات التضخم ما بين 2010-2012.

السنوات	2010	2011	2012
معدل التضخم %	3.9	4.5	8.9

المصدر : ONS غرداية.

بلغت نسبة التضخم في الجزائر بـ 3.9% في 2010 مقابل 5.7% حسبما أوضحه الديوان الوطني للإحصائيات.

كما أوضح الديوان أن أسعار الاستهلاك ارتفعت بنسبة 2.7% أي ارتفاع سنوي في 2010 بنسبة 3.9% مشيراً إلى أن هذه النسبة التي تبقى دون النسبة المسجلة في 2009 (5.7%) وتنفوق بالقليل النسبة المتضمنة في قانون المالية (3.5%) هي نتيجة التباطؤ الملحوظ في وتيرة الارتفاع المسجل لاسيما بالنسبة للمنتجات الفلاحة الطازجة .

وأشار المصدر إلى أن ذلك يعود أساساً إلى زيادة هامة نسبياً في أسعار المواد الغذائية (4.2%) مع 2.11% بالنسبة للمنتجات الفلاحة الطازجة و 6.04% بالنسبة للمواد الغذائية الصناعية

وأوضح الديوان الوطني أن نسبة ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحة الطازجة التي كانت تقدر بـ 20.5% في 2009 بلغت 6.1% خلال السداسي الأول من 2010 و 2.11% في 2010.

وأضاف الديوان أن أسعار المواد المصنعة قد ارتفعت بـ 4.04% وكذا الأمر بالنسبة لأسعار الخدمات التي ارتفعت بنسبة 2.81% وباستثناء انخفاض أسعار اللحوم البيضاء (الدجاج) بنسبة 10% و البطاطا بالنسبة 12.08% فإن أسعار المنتجات الأخرى لمجموعة الأغذية قد ارتفعت كلها لاسيما السكر (29.58) والسمك الطازج (27.14%) والفواكه الطازجة (18.38%) والمشروبات (16.81%).

وقد سجل مؤشر أسعار المواد الغذائية في شهر ديسمبر الأخير حسب الديوان الوطني للإحصائيات انخفاضا بنسبة 0.7% مقارنة بشهر نوفمبر (1.5-%) من نفس السنة وتفسر هذه النتيجة أساسا بانخفاض أسعار المواد الغذائية .

وتعود هذه النتيجة بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار المواد الفلاحة الطازجة (4.3-%) حيث أنه وباستثناء الأسماك الطازجة التي عرفت ارتفاعا بنسبة 8.3% فقد عرفت جميع المواد انخفاضا وأهمها قد شمل الخضار الطازجة (11.3-%) والدواجن (9.2-%). أما في ما يخص المواد الغذائية الصناعية فقد شهدت نموا بنسبة 0.9% وذلك أساسا راجع ارتفاع أسعار السكر والمواد السكرية 3.9% والزيت والمواد الدسمة 2.8%.

كما نلاحظ أن نسبة التضخم في الجزائر بلغت 8.9% سنة 2012 مقابل 4.5% في 2011 .

وقد ارتفعت الأسعار عند الاستهلاك بـ 9% مما زاد من نسبة التضخم لسنة 2012 لتبلغ 8.9% حسب الديوان الذي فسره هذا الارتفاع بالارتفاع أسعار المواد الفلاحة الطازجة بـ 21% ، كما ارتفعت أسعار السلع الغذائية 12.22% مع 21.37% بالنسبة للمنتجات الفلاحة الطازجة و 4.67% بالنسبة للمنتجات الغذائية الصناعية .

أما المواد المصنعة فقد ارتفعت بـ 6.6% سنة 2012 مقابل 5.51% في 2011 وكذا هو الحال بالنسبة للخدمات التي انتقلت من 3.28% في 2011 إلى 5.02% سنة 2012.

وشهدت المواد الفلاحة الطازجة ارتفاعا سنة 2012 لاسيما البطاطا 36.03% والخضار الطازجة الأخرى (14.93%) والفواكه الطازجة (7.33%).

ومن بين المواد الأخرى التي شهدت زيادة في 2012 لحوم الخروف 28.8% واللحوم البيضاء والدواجن 20.32% والأسماك الطازجة (13.35%) والبيض (12%) ولحوم الأبقار (8.1%) واللحوم والأسماك المعلبة (9.20%).

المبحث الثاني : تقييم السياسة النقدي في الجزائر

تهدف السياسة النقدية بأدواتها إلى التحكم في السيولة النقدية للاقتصاد والتي تحدد بواسطة الكتلة النقدية وسرعة تداول النقود ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تطور أدوات السياسة النقدية قبل وبعد قانون النقد والقرض وتقييمها.

المطلب الأول : تطور أدوات السياسة النقدية قبل قانون النقد والقرض.

أولاً: قانون النقد والقرض 1986:

بموجب قانون 86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، أما من الناحية التطبيقية فينص التشريع صراحة على توحيد الإطار القانوني الذي يسير النشاط الخاص بكل مؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية حيث تضمن هذا القانون عدة مبادئ أهمها :

- تقليص دور الخزينة المتعاضد في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية .
- أعاد القانون للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك .
- بموجبه تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية .
- — تنص مراسيم القانون على إنشاء هيئات رقابية استشارية على النظام المصرفي .

ثانياً: قانون استقلالية البنوك 1988:

جاء قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12 ليسمح بانسجام البنوك كمؤسسات مع القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988 ويمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية :

- إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات .
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصاد الكلي .
- يعتبر البنك كشخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي .
- يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالي في انتقاء أسه أو سندات صادرة عن مؤسسات أخرى .
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل .
- وفيما يلي عرض أهم أدوات السياسة النقدية المتبعة قبل صدور قانون العرض والنقد .

1- معدل إعادة الخصم :

تمتد الفترة ما قبل صدور قانون النقد والقرض 03-11 من 1962-1989 بقي معدل إعادة الخصم ثابتا 2075 إلى غاية 1986 تاريخ صدور القانون المصرفي الجديد (86-12) المتعلق بالبنوك والقرض ، وكانت عملية إعادة الخصم تتم لدى البنك المركزي بطريقة آلية على اعتبار أن وزارة المالية آنذاك هي من يحدد قيمة هذا الخصم ، وكانت هذه النسبة متدنية آدا ما قورنت بمعدل التضخم السائد في تلك الفترة ، وللعلم فان اتفاق إعادة الخصم كان يشكل للبنوك عنصر هام للسيولة . والقانون المصرفي الجديد ينص على تولي البنك المركزي تسير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض وبالفعل انتقل معدل الخصم إلى 5% سنة 1986م ، ثم عدلت النسبة برفع مستواها الاسمي إلى 7% ابتداء من ماي 1989 وهذا أيضا تطورا آخر في تحريك معدل الفائدة لرفع مستوى الادخار وكان ذلك خلال إصلاح نظام الاستثمارات العمومية ودخول المؤسسات مرحلة الاستقلالية .

2- السوق النقدية :

بعد إنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1992 وتأميم القطاع البنكي في 1966 تلخصت العمليات التي قام بها البنك المركزي في السوق النقدية بتدخله ضامنا للأمانات لمدة 07 أيام كما يقوم بتحديد عمولة الوساطة بين العارضين والطالبين للأموال مع تحديد المعدل الوسطي الشهري وليومي الذي يطبق على المبالغ ، ومع بداية السبعينات اقتضت التدخلات في السوق على البنوك التجارية فقط ، إعادة التمويل التي تستفيد منها البنوك الجارية من البنك المركزي .

لقد أدى انخفاض حجم القروض البنكية خلال الفترة (1970-1989) إلى نقص حاد في السيولة البنكية ولقد تميزت السوق النقدية خلال هذه الفترة بعدة الخصائص منها :

- اقتصار السوق النقدية على تعديل الخزينة البنكية يوم بيوم .
- معدل السوق النقدية معدل منخفض ومحدد بطريقة تقديرية من طرف البنك المركزي .

البنك المركزي الجزائري يلعب دور الوسيط بين العارضين والمطالبين بين مقابل الحصول على عمولة الوساطة المقدرة ب 0.25% أما في حالة التي يكون فيها الطلب أكثر من العرض يقوم البنك المركزي بإعادة تمويل البنوك التجارية مقابل تسليم سندات الخزينة أو سندات خاصة كضمانات له .

الطلب الثاني : تطور أدوات السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض :

أولاً: قانون النقد والقرض (11-03):

وضع قانون 11-03 المتعلق بالنقد والقرض النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين وأعيد للبنك المركزي كل صلاحيته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة ، وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة كما تم فصل دائرة الميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 14-04-1990 وفق جدول يمتد على 15 سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة .

ثانياً: مبادئ قانون النقد والقرض:

- سمح 11-03 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس النقد والقرض ، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد ويرأسه محافظ بنك الجزائر .
- يعتبر قانون 11-03 نصاً تشريعياً يكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ، فيعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات .
- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان بحيث أبعثت عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة .
- وضع النظام المصرفي على مستويين يميز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض .
- منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية ، أو اكتتاب في رأس المال البنوك الوطنية القائمة ، بغية إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين خدمات القطاع المصرفي .
- كما يمكن القول أن قانون النقد والقرض وضع وبشكل تام المنظومة المصرفية ونظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسيراً مركزياً إلى اقتصاد موجه باليات السوق .

وبعد قانون النقد والقرض جاءت الأمر 11-03 الصادرة بالتاريخ 26-08-2003 كإصلاح له ، ومن بين ما جاءت به هذه الأمر بخصوص البنك المركزي نذكر :

- السماح للبنك المركزي بممارس أفضل لمهامه وذلك من خلال الفصل مابين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وكذا توسيع مهام مجلس النقد والقرض وتدعيم استقلالية لجنة البنك .
- تدعيم التشاور والتنسيق مابين بنك الجزائر والحكومة.

لقد حصر قانون النقد والقرض و الأمر 11-03 السلطة النقدية في الجزائر التي تدير النظام البنكي في هيئتين هما : وزارة المالية والبنك المركزي (بنك الجزائر) .

حيث تتمثل مهام وزارة المالية في وضع سياسة نقدية على المستوى الحكومة وبالتحديد الوزارة المكلفة بالمالية الوصية على النظام البنكي والمالي وعلى مستوى وزارة تواجد مديرية الخزينة التي تعد الإدارة المكلفة بشؤون البنوك والشؤون المالية .

أما بنك الجزائر فهو يعمل تحت وصاية وزارة المالية وهو المسؤول عن السير الحسن للعملة والقرض ويشترك على أساس في تحضير ووضع السياسة المالية والنقدية المقررة من الحكومة وهو بذلك يعتبر هيئة الإصدار ويراقب وينظم الكتلة النقدية ويدير الاحتياط الصرف للبلاد ويسوي العلاقات ما بين الدينار والعملات الأجنبية . وهو بنك الدولة وكذلك بنك البنوك لأنه يمول البنوك في حدود السياسة النقدية والقرض وعمليات المقاصة والصكوك غير المسددة .

وأهم أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر بعد القانون 11-03 هي :

1- معدل إعادة الخصم :

وقد مر تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر بعد قانون 11-03 بمرحلتين :

المرحلة الأولى 1990-1995:

تميزت بارتفاع مستمر للمعدل الذي ارتفع إلى 10.5% نهاية ماي من سنة 1990 وتبعه قيام بنك الجزائر بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة المستهدفة وترك المبادرة للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة ، واستمر الارتفاع إلى أن الارتفاع إلى أن بلغ 15 في نهاية سنة 1995 وقد جاء هذا التعديل بعد أن شعر بنك الجزائر بوجود توسعات تضخمية في الاقتصاد وكان من أسبابها الإفراط في تسهيلات الائتمانية .

لذلك جاء هذا الرفع كمحاولة من خلالها ينبه البنوك التجارية على ضرورة الرفع معدلات الخصم بغرض الحد من الطلب على خصم الأوراق المالية ولكن باعتبار لأن معدلات التضخم المرتفعة في هذه الفترة كان يفوق معدلات الفائدة الاسمية وهذا ما يجعل المعدلات الحقيقية سلبية وهو ما يحد من فعالية معدل الفائدة قي قيادة السياسة النقدية .

المرحلة الثانية: 1995-2003:

حيث عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا منظما وانتقل من 15% عام 1995 إلى 6 عام 2000 ثم 5.5% سنة 2002 وهنا يبين مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان ، وكان عام 1997 التاريخ الذي يتم فيه الانتقال إلى أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة وقد تدعم ذلك خلال

السنوات الأخيرة وخصوصاً أثناء عامي 1998 و 1999 وترغب السلطة النقدية في عدم الضغط على البنوك في توفير السيولة للائتمان وفعالية هذه السياسة تكمن في ضعف ودائع البنوك التجارية من جهة وتوفير التمويل اللازم لانجاز المشاريع المسطرة من جهة ثانية هذا الأمر الذي يفرض اللجوء إلى سياسة إعادة الخصم لإعادة تمويل الجهاز المصرفي والجدول التالي رقم (10) يبين أهم تطورات معدل إعادة الخصم .

جدول رقم (10) يبين تطور إعادة الخصم من 1990 - 2002 .

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002
معدل إعادة الخصم (%)	10.5	11.5	11.5	11.5	15	13	17	9.5	8.5	6	6	6	5.5

المصدر:

-statistique financiers internationales – FMI , juin 2001

- rapport 2001 , banque d'Algérie

2- سياسة السوق المفتوحة :

في الجزائر يسمح القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض باستعمال السوق المفتوحة أي بالمشاركة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20 من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة الماضية والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي وتمت أول عملية لسوق المفتوحة خلال عام 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر ولكن لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة تجلب إليها الموارد من أصحاب الفائض فانه من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي .

3- الاحتياطي الإجباري :

في الجزائر حدد الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية بموجب المادة 39⁽¹⁾ من قانون النقد والقرض بنسبة لا تتعدى 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه. وحسب التعليمات رقم 16 - 94 الصادرة بتاريخ

1 - المادة 39 من قانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ص 19.

19-04-1994 فان البنوك والمؤسسات ملزمة على الاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المذكورة في التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 73-94 بتاريخ 28-12-1994 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني .

وحدد معدل الاحتياطي الإجباري في هذه التعليمات بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعليمات ،وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمات رقم 01-2001 الصادرة بالتاريخ 11-02-2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية ، وبعد تطبيق هذه التعليمات بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر البنك الجزائري تعليمات أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25% انطلاقا من 25-12-2001 وهذا يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري بجعلها وسيلة هامة لتحكم في سيولة البنوك لكي تتوافق واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش ولازالت عند هذا المستوى حتى الوقت الحاضر لكي تتوافق مع حاجات التنمية الاقتصادية والسياسة العامة للدولة، وغيّرت هذه النسبة من 0% إلى 15% كحد أقصى وفي حالة عدم تشكيل هذا الاحتياطي خلال فترة فإنها ملزمة بتقديم توضيحات على ذلك محافظ بنك الجزائر الذي يمكنه منحها مهلة لتشكيل هذا الاحتياطي أو يقترح عقوبات إدارية لدى اللجنة المصرفية طبقا لمادة رقم 11⁽¹⁾ من الأمر 94 - 73.

4- سياسة تأطير القروض:

تهدف هذه السياسة إلى كبح المصدر الأساسي لخلق النقود بحيث أن القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية والمؤسسات المالية لا يجب أن تتجاوز معدل محدد مسبقا وقد تم اعتماد سقف إعادة تمويل وسقف لإعادة خصم لكل بنك وكان تحديد هذه السقف في بداية كل ثلاثي وكذلك الأخذ بعين الاعتبار كفاءات كل بنك وكذا التحويلات الكلية وتم ذلك في إطار المؤسسات المالية الدولية (FMI) ومن الناحية العملية فقد تم إزالة السقف على سعر الفائدة المدين المطبق من قبل البنوك

التجارية وكذا المؤسسات المالية في نهاية 1994 كما أن الفائدة تم تحريره منذ 1991 ورافق ذلك مسقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفرق بين نسبة الفائدة بين الإيداع والاقتراض من البنوك التجارية وذلك بغيت منح حدوث زيادة مفرطة في نسبة الأقرار بسبب تواطؤ المحتمل بين البنوك التجارية وقد ألغي هذا الإجراء نهاية 1995 ، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة أن التعليمات الصادرة في نفس السنة من بنك الجزائر أزال التأتير للهامش البنكي وحرر بذلك التنافس بين البنوك كما سمح لسعر الفائدة أن يلعب دوره بصفة أكثر نجاعة في جمع وتوجيه الموارد المالية .

1 - المادة 11 من قانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ص 06 .

5- الرقابة المباشرة:

يعتمد بنك الجزائر على هذا النوع من الرقابة في الحالات الطارئة حيث يصدر تعليمات مباشر لموجهتها والحد من انتشارها ، وتصدر هذه التعليمات من طرف المحافظ كما يعتمد بنك الجزائر في هذا الإطار على الرقابة المستمرة والدائمة بحيث تقدم البنوك وضعية عاجلة (قصيرة الأجل) في مدة 10 أيام يتم مقارنتها بالنسبة لرأس مال البنوك المعنية ما يسمى بالتطبيق الصارم للقواعد الاحترازية وتحسب النسبة وفق المعادلة التالية :

$$\text{النسبة} = \frac{\text{الأخطار على القروض}}{\text{رأس مال البنك}}$$

حيث يجب أن لا تتعدى هذه النسبة 15 إذا كانت القروض موجهة لشخص واحد و25 إذا كانت موزعة على عدة زبائن وعند عملية المقارنة يواجه البنك ثلاث حالات:

- الحالة العادية : يجب عملية المقارنة لكل 10 أيام .
- الحالة الطارئة : مراقبة القروض الممنوحة .
- في حالة استمرار الوضعية تستدعي اللجنة المصرفية البنك التجاري من أجل تفسير الوضعية.

المطلب الثالث : تقييم السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض :

لقد تبينت معالم السياسة النقدية في الجزائر وتبلورت أهداف منذ صدور قانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وبعد استقلالية البنك المركزي استطاع هذا تحقيق أغلب هذه الأهداف المسطرة⁽¹⁾ وبالرغم من ذلك سجلت بعض النقائص والسلبيات في تطبيق سياسة نقدية فعالة .

أولاً: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

ظهرت هذه الأهداف بعد قانون 03-11 وذلك بهدف جعل النظام البنكي قادراً الاستجابة لمتطلبات التنمية كما ي لي :

1- تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة السوق النقدية في ميادين النقد والقرض:

وفقاً للمادة 55⁽²⁾ من قانون النقد والقرض تتمثل مهمة البنك المركزي في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنم منتظم وسريع للاقتصاد الوطني ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة لتوسيع القرض و يسهر على حسن إدارة تعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف مخول بمهمة تحقيق الاستقرار النقدي وذلك بمراقبة الكتلة النقدية وتطورها وجعل الكمية المعروض من النقود تتطابق أو تقارب حجم الطلب عليها .

1 - أمينة مير ، عائشة بوزار ، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ، مذكرة ليسانس ، المدية ص116.

2 - المادة 55 من قانون 03-11 المتعلق بالنقد والقرض ، ص24.

2- التنظيم البنكي :

من بين أهداف السياسة النقدية في الجزائر إنشاء نظام بنكي قادر على تحمل المسؤولية ولذلك عملت الجزائر خاصة منذ صدور قانون النقد والقرض على إصلاح القطاع البنكي وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات وإعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وإدماجه في النظام البنكي تأسيس عدد من الهيئات المالية الجديدة .

3- تنظيم سوق الصرف :

لم تلقى سياسة الصرف في الجزائر اهتماما كبيرا إلا مع بداية الإصلاحات فبصدور قانون 11/03 أصبح من أهداف السياسة النقدية في الجزائر مراقبة سعر الصرف وكذا العمل على تنظيمه ومحاربة أسواق أسعار الصرف الموازية .

ثانياً: ايجابيات وسلبيات السياسة النقدية في الجزائر :

1- الايجابيات :

- بعد صدور قانون النقد والقرض ظهر بنك الجزائر كسلطة نقدية قوية وذات مصداقية وشفافية.
- انتهاء مرحلة تشتت وانقسام السلطة النقدية بين عدة مراكز قرار حيث حصرها قانون النقد والقرض في هئتين هما الوزارة المالية وبنك الجزائر.
- الفصل بين القطاعين النقدي والحقيقي.
- تمكن الجزائر من الوصول إلى سلطة نقدية حقيقية ذات نوعية بعدما كان لعدة سنوات عبارة عن مؤسسة إصدار فقط .
- تمكن مجلس النقد والقرض من وضع الميكانيزمات الضرورية لممارسة النشاط النقدي
- الانتقال إلى استخدام أدوات السياسة النقدية غير مباشرة.
- إتباع سياسة نقدية حازمة وتقييد مما خفض إلى ادنى مستوى معدل التضخم في الجزائر وذلك عام 2000 (0.34 %).

2- السلبيات :

- زيادة السيولة المفرطة بأكثر من أربع نقاط مئوية في بداية 1991 إلى نهاية 1994.
- زيادة حجم الكتلة النقدية بـ 22% على مدى الفترة الممتدة (1992-1993).
- عدم تطور بنك الجزائر الذي لا يخضع لمراقبة لجنة الحسابات.
- تضاعف إجمالي الائتمان المستحقة على الحكومة ثلاث مرات.
- ضعف أداء الجهاز البنكي وخاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري الجزائري مما كشف ضعف آليات الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر باعتباره المسؤول كسلطة نقدية .
- صعوبة قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة.

— لا يخضع بنك الجزائر للأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العامة ولمراقبة مجلس المحاسبة، بل يتبع القواعد التي تطبق في المحاسبة التجارية⁽¹⁾.

المبحث الثالث : تقييم سعر الصرف

لم تلقى سياسة الصرف في الجزائر اهتماما كبيرا إلا مع بداية التسعينيات و مرحلة الإصلاحات الاقتصادية فكان سعر الصرف يحدد و يثبت ليلالئم استراتيجيات التنمية .نحاول عرض في هذا المبحث تحليل المراحل الرئيسية سعر الصرف في الجزائر وعلاقة تخفيض الدينار الجزائري بالتضخم .

المطلب الأول : تحليل المرحلة الأولى والثانية لتطور سعر الصرف في الجزائر

فبعد الاستقلال مباشرة، أصبحت الجزائر تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي، و كانت العملة قابلة للتحويل. و مع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات و مع مختلف دول العالم .فبالفعل تمت مراقبة كل عمليات الاستيراد والتصدير و كذا إنشاء الديوان الوطني للتجارة. هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية "الدينار" في أبريل 1964 والذي يتم تحديده 180 mg من الذهب الخالص.⁽²⁾

فحل الدينار الجزائري DA محل الفرنك الجديد "NF" بتعادل 1NF=1DA

و نظرا لاعتبارات سياسية خرجت الجزائر من منطقة الفرنك الفرنسي و تم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات مع معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات أثناء تعويم أسعار الصرف و أحادية أسعار الصرف للمتعاملين على كافة التراب الوطني.⁽³⁾ و قد تزامن هذا الإجراء أساسا مع المخطط الرباعي الأول(1970-1973

تميزت المرحلة الجديدة بظهور نظام جديد لتسيير الاقتصاد الوطني (التخطيط، التسيير الاشتراكي للمؤسسات) كما ظهرت عدة تشريعات و قوانين تحدد طرق الاستثمار (قانون الاستثمار 1969). أصبح كل شيء محتكرا من قبل الدولة فأصبحت الاستيراد خاضعة لما يسمى ب الترخيص الإجمالي للاستيراد (AGI Autorisation global d'importation أو (Licence d'importation). لإيجارات الاستيراد.

1 - المادة 13 من قانون 03-11 المتعلق بالنقد والقروض، الجريدة الرسمية العدد 16، بتاريخ 18 أبريل 1990، ص 522.

2 - Revue Algérienne d'économie et de Gestion, Mai 1997, Université d'Oran.

3 - صندوق النقد العربي، سياسات وإدارة أسعار الصرف في الدول العربية، سبتمبر 1997، أبو ظبي ص 05.

أدت هذه العوامل إلى ظهور سوق موازي للصرف وهذا ابتداء من سنة 1974 كما يبينها الجدول رقم(11).

الجدول رقم (11) : سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

السنوات	1970	1974	1977	1980	1987
السوق الرسمي	1.0	1.0	1.3	0.62	0.80
السوق الموازي	1.0	1.1	1.5	2.0	4.0

المصدر: A Henni, Essai sur l'économie parallèle. Ed.ENAG 1991

و لكن بالرغم من الاختلافات التي عرفها ميزان المدفوعات الجزائري لم تلجأ المؤسسات النقدية إلى تعديل في السعر الرسمي

الجزائري يسمح إلى إعادة التوازن الكلي بل بالعكس أصبح الدولار 3.84 DA. و في 1980 بعد أن كان 4.9 DA في 1970⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تحليل المرحلة الثالثة والرابعة لتطور سعر الصرف في الجزائر.

و لكن بعد الأحداث التي شاهدها الجزائر في 1988 ، ظهرت نوع من القطيعة مع النظام القديم للتسيير و ظهرت عدة إجراءات جديدة يمكن إجمالها في بعض النقاط:

"قانون القرض و النقد، قانون استقلالية المؤسسات ، قانون البنوك و دفاتر الإصلاحات"

و قررت الجزائر التحويل الجزئي للدينار ابتداء من 1991⁽²⁾ و هذا بعد إدراج قسيمة القرض القابل للتحويل خلال مدة 3 سنوات عل أن يتبع بالتحويل الكلي للدينار في سنة 1993 و لكن رغم المجهودات المبذولة لحد الآن فهذه العملية ما زالت بعيدة المنال.

لقد شهدت سنة 1994 تسارعا كبيرا في مجال تحرير الأسعار و قد وصلت في هذه السنة نسبة التحرير إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك. تزامن هذا مع تخفيض الدينار الجزائري بنسبة 40 %

وفي نفس السنة بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات السعر Fixing sessions بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي و البنوك التجارية و هذا كان تمهيدا لسوق الصرف ما بين

1 – Henni A. Essai sur l'économie parallèle. Cas de l'Algérie. Edit. Enag 1991

2 – Nsouli S, Cornélus P., Gernion A. Le dur passage à la convertibilité monétaire en Afrique, Finance et developpement 1992.

البنوك الذي تم إنشائه في جانفي 1996. كما أصبح للبنوك التجارية إمكانية التمتع بوضعية للصرف position de change تودع كودائع لدى بنك الجزائر. كما تم السماح بالقيام بمكاتب صرافة للصرف الأجنبي.

المطلب الثالث: العلاقة بين تخفيض قيمة الدينار و التضخم.

لتبيين أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على التضخم في الجزائر قمنا بإحضار إحصائيات حول معدلات التضخم وكذا أسعار الصرف للعملة الجزائرية مقابل الدولار الأمريكي وأدرجناها في جدولين كالآتي:

جدول رقم 12: أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي:

السنوات	1999	91	92	93	94	95	96	97	98	99
عدد الوحدات من الدينار المقابلة لوحدة دولار	12.9	21.39	22.78	24.12	42.89	54.35	54.7	57.67	58.73	66.73

المصدر: البنك المركزي لولاية باتنة

جدول رقم 13: معدلات التضخم في الجزائر

السنوات	1990	91	92	93	94	95	96	97	98	99
معدلات التضخم %	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.87	19.5	6.2	6.2	7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S) قسنطينة

للوهلة الأولى تبدو لنا أن هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة الوطنية والتضخم وأثر هذا الأخير ينعكس جليا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري وعلى الاقتصاد ككل كما أسلفنا الذكر من الشكل رقم (03) الذي يمثل منحيا كل من سعر الصرف للدينار الجزائري والتضخم في الجزائر ابتداء من سنة 1990 حتى سنة 1999.

نلاحظ أن ارتفاع سعر الصرف من سنة 1990 من 12.19 دج إلى 22.78 سنة 1962 تزامن معه ارتفاع معدلات التضخم من 17.87 % إلى 31.68 % ورغم الارتفاع الطفيف لسعر الصرف من سنة 1992 إلى 1993 أي 22.78 دج إلى 24.12 دج فإن معدلات التضخم انخفضت من 31.68 % إلى 20.54 %

كما أن ارتفاع سعر الصرف من سنة 1993 إلى 1995 من 24.12 دج إلى 54.35 دج أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم من 20.54 % إلى 29.78 % أما من سنة 1995 حيث كان سعر الصرف 54.35 دج فإن الارتفاع القليل في أسعار الصرف حيث في 1997 ارتفع إلى 57.67 دج قابله انخفاض كبير في معدلات التضخم حيث كان في 1995، 29.78 % ثم انخفض في 1997 إلى 6.8 % وهذا يفسر بأن الدولة قد انتهجت سياسات نقدية كفيلة لمعالجة ظاهرة التضخم والحد من انتشار هذه الظاهرة في هذه المدة. و في سنتي 1997 و 1998 نستطيع أن نقول أن هناك نوع من التقارب سواء في أسعار الصرف أو معدلات التضخم حيث كان في 1997 سعر الصرف 57.67 دج ومعدل التضخم 6.8 % وأما في 1998 فإن سعر الصرف يساوي 58.73 دج ومعدل التضخم 6.2 % وفي الأخير سنة 1999 فنلاحظ أن هناك زيادة معتبرة في أسعار الصرف حيث ارتفعت إلى 66.57 دج أما فيما يخص التضخم فإن معدله ارتفع إلى 7 % نخلص إلى أنه ظاهريا هناك علاقة بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري والتضخم وبصورة منطقية فإن التضخم هو نتاج لسياسة التخفيض التي تقوم بها الدولة.

خلاصة الفصل:

إن التضخم كمشكل اقتصادي ارتبط بمختلف اقتصاديات الدول، وفي الجزائر عرفت معدلاته ارتفاع ملحوظا وخاصة سنتي 1995 و1996 قد بلغت معدلاته 29.8% و18.7% على التوالي. والجزائر وبالحاح من صندوق النقد الدولي بدأت تحاول تبني حلولاً ناجعة من التخلص من هذه الظاهرة السلبية على الاقتصاد الوطني فاعتمدت سياسة نقدية حذرة وخاصة بعد صدور قانون النقد 03-11 وجعل الهدف الداخلي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار غير أن الهدف لن يتحقق إلا على درجة عالية من المصداقية وشفافية السياسة النقدية وكاستقلالية البنك المركزي.

كما استنتجنا من خلال تحليلنا لتطورات سعر الصرف في الجزائر أن له دورا مهما فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الجزائر، وذلك لما له من آثار على الدخل وتوزيعه بين الفئات لاسيما سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات و التقليل من الواردات الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري، وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة. وتختلف سياسات الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، فقد تم تعديل صرف العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها كما يمكن استعمال احتياطات الصرف ، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد.

وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحسينها، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.

الخاتمة

خاتمة عامة

من خلال ما يتعلق بالسياسة النقدية ودورها على الاستقرار النقدي في الجزائر، نرى أن التحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار فائدة حقيقية موجبة هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي وأن تقليص المديونية الخارجية وانخفاض خدمات الدين وارتفاع احتياطي الصرف هي مؤشرات دالة صلابة الموقف المالي الخارجي.

إن الجزائر بإلحاح من صندوق النقد الدولي بدأت تحاول تبني حلولاً ناجعة للتخلص من ارتفاع معدلات التضخم وخاصة في السنوات الأخيرة، كما تعتبر ظاهرة سلبية على الاقتصاد الوطني فاعتمدت سياسة نقدية حذرة خاصة بعد صدور النقد والقرض (03-11) وجعل الهدف الداخلي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار غير أن الهدف لن يتحقق إلا على درجة عالية من المصداقية وشفافية السياسة النقدية وكذا مدى استقلالية البنك المركزي.

نتائج البحث:

وسمحت لنا هذه الدراسة بختبار النتائج كما لتالي:

- السياسة النقدية أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار النقدي .
- نجاح السياسة النقدية مرتبط بمجموعة الشروط الهيكلية والصرفية .
- اختلاف فعالية السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، فالجزائر لا تملك سوق نقدية ومالية فعالة ومتطورة تضمن فعالية أدواتها النقدية بالإضافة إلى غياب الوعي المصرفي والمالي .
- السياسة النقدية في الجزائر ساهمت ولو بشكل بسيط في تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال تخفيضها لمعدلات التضخم، إلا إن ذلك انعكس سلباً على الحياة الاجتماعية.
- السياسة النقدية في الجزائر ظهرت بصورة قانون النقد والقرض، وبداية تنفيذ برامج الإصلاح.

الاقتراحات والتوصيات :

وعلى ضوء هذه الاستنتاجات يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المتمثلة في :

- ترسيخ مبادئ التسيير بأكثر فعالية ومرونة وشفافية وذلك من خلال إصلاح المنظومة المصرفية والمالية .
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان نمو فعلي من خلال ضبط أحسن للمحيط الذي تنشط في هذه المؤسسات .

- تحرير التجارة الخارجية للسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إعطاء دافع قوي للاستثمار لاسيما في القطاعات الإنتاجية .
- تفعيل دور البنك المركزي (بنك الجزائر) في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق .
- تنشيط دور المؤسسات الإنتاجية في رفع الإنتاج وتحسين الأداء .
- إتاحة البيانات أمام الباحثين عن معدلات التضخم للوصول إلى السياسة المثلى للحد منه.

أفاق البحث

- أما بالنسبة لأفاق الدراسة فإننا نقترح مجموعة من المواضيع وذلك من أجل إثراء الموضوع بشكل كبير .
- الاختلالات الهيكلية التي تعمل على حدوث التضخم .
 - استقلالية البنك المركزي ومدى فاعليته في محاربة التضخم .
- وفي الأخير كانت هذه بعض الاقتراحات والأفاق التي نأمل أن نتوصل إلى الهدف المرجو لدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي.

قائمة المراجع

والمصادر

قائمة المراجع

الكتب:

- (1) احمد فريد مصطفى، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 1998 .
- (2) احمد فريد وسهير محمد السيد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو . شباب الجامعة الإسكندرية، 2007
- (3) بجاز يعدل ، تقنيات و سياسات التسيير ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية ، بن عكنون ، الجزائر . 2001.2002.
- (4) بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث. دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،
- (5) جميل الزيدانين ،أساسيات في الجهاز المالي المنظور العلمي، دار وائل لنشر والتوزيع ،عمان ،1999.
- (6) خالد واصف الوزني ،أحمد حسين الرفاعي ،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق ،دار وائل للنشر ،الأردن ، الطبعة 7 ،2005.
- (7) رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- (8) ضياء مجيد الموسوي ،الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر ،1993
- (9) عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ،عمان الأردن ،الطبعة 2 ،1999.
- (10) عرفات تقي الحسن ، التمويل الدولي ، دار المجدلاوي ، الطبعة الأولى عمان 1999.
- (11) غازي حسن عناية ، التضخم المالي ،دار الشباب باثنة ،الجزائر الطبعة 2، 1986 .
- (12) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية أفريل 2003 .
- (13) كامل البكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي. الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- (14) نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- (15) ناضم محمد ثوري الشمري ،النقود والمصارف ،مدرسة الكتب لطباعة والنشر ،جامعة الموصل، 1995.
- (16) مصطفى أحمد فريد وسهير محمد السيد، السياسة النقدية والبعد الدولي لليورو ،شباب الجامعة الاسكندرية 2007.
- (17) محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ،1998.
- (18) محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1996.
- (19) مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ،دار المعرفة الجامعية ،ط2 ، 1996.

مذكرات:

- (1) أمينة مير، عائشة بوزار ، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية ،مذكرة ليسانس (غير منشورة)،تخصص مالية ونقود ،المركز الجامعي يحي فارس ،2003
- (2) بلقاسم معمري واخرون ، فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم ،مذكرة ليسانس(غير منشورة) ،تخصص مالية ونقود ،المدينة 2007.
- (3) بن سونة بغداددي ،عبد القادر مصلى، فعالية السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس(غير منشورة)، تخصص مالية ،المركز الجامعي يحي فارس، 2003،2004
- (4) بوديسة حميدة، عيسى ديلمي سعيدة ،محاولة تقييم السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000 ،مذكرة ليسانس (غير منشورة)،تخصص مالية ونقود ،2009 .
- (5) شملول حسينة، أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية ،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، مالية ونقود ،الجزائر 2001.
- (6) صحراوي رضا .السياسة الاقتصادية المعتمدة في معالجة التضخم، مذكرة ليسانس (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود ، جامعة المدينة.2006.
- (7) عبد اللاوي سليمة ،شيخاوي عائشة ،شخشخ لويزة ، السياسة المعتمدة في معالجة التضخم، مذكرة ليسانس(غير منشورة) ،مالية ونقود ،المدينة 2007.
- (8) ماجدة المدوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة،- دراسة حالة الجزائر - ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،تخصص مالية ونقود، 2002-2003 .

التقارير ومواقع الانترنت :

- (1) التقرير السنوي لبنك الجزائر ،2007 ،الوضع الاقتصادي والنقدي .
- (2) قانون 03-11 المؤرخ 26أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.
- (3) الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ